

الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية

مُهَيِّد:

- أولا : سيطرة اليمين المتطرف على السياسة الأمريكية.
- ثانيا : المراحل الرئيسية لإدارة الأزمة العراقية وتهيئة المناخ الدولي.
- ثالثا : محددات الأزمة (وجهة النظر الأمريكية).
- رابعا : أهداف ومواقف الأطراف المؤيدة والمعارضة للحرب.
- خامسا : الأسلوب الجاكسوني في إدارة الأزمة.

مُهَيِّدًا:

كان للمتغيرات التي حدثت مع بداية التسعينيات خاصة تفكك الاتحاد السوفيتي وبداية فترة أحادية القوة وسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم مستغلة كافة الظروف والمتغيرات الإقليمية لتحقيق أهدافها ومصالحها أثر كبير في تحقيق هذه الأهداف، وقد تحقق لها ذلك في ظل ضعف القوة الأخرى والتي توقع الكثيرون بزوغها لملء فراغ تفكك الاتحاد السوفيتي إلا أن هذه القوى سواء الاتحاد الأوروبي أو الصين أو اليابان أو روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق لم تحقق أي مكانة للمنافسة في ظل تنامي القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تزايد اعتماداتها العسكرية حتى أن ميزانيتها للعام الحالي تعدت ٤٠٠ مليار دولار لتقترب من نصف الإنفاق العسكري في العالم أجمع.

من هذا المنطلق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال المشكلات والصراعات الدائرة في العالم ومشاركتها بهدف دعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان تارة وللحد من التسلح وامتلاك أسلحة التدمير الشامل تارة أخرى بصفتها شرطي العالم مستغلة الصمت الدولي وانطواء القوى الأخرى ساعية لتحقيق مصالحها واستراتيجياتها سواء في الشرق الأقصى أو وسط آسيا حتى منطقة الشرق الأوسط، واستغلت الخلافات العربية والضعف العربي لإحكام قبضتها على المنطقة تارة بدعوى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان أو بدعوى إيواء عناصر من القاعدة وقد ساعدها على ذلك ((أحداث ١١ سبتمبر)) واتهام عرب وإسلاميين بتدبير تفجيرات برجى التجارة الخارجية وحملتها على

الإرهاب والتي بدأتها بأفغانستان في السابع من أكتوبر (٢٠٠١) في أقل من شهر من أحداث سبتمبر عام (٢٠٠١).

وللحديث عن الإدارة الأمريكية للأزمة العراقية وإصرارها على ضرب العراق تحت أي ظرف من الظروف بالرغم من عدم التأكد من امتلاكه لأسلحة التدمير الشامل في الوقت الذي أكدت كوريا الشمالية امتلاكها هذه الأسلحة ومع ذلك تتعامل معها بالوسائل الدبلوماسية نعود لأسلوب الإدارة الأمريكية لاتخاذ القرارات السياسية.

تأخذ النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية عادة بالنهج البراجماتي عند تصديها لقضايا السياسة الخارجية ولما كانت البراجماتية تفترض أن سياق الأحداث يحمل في طياته الحلول اللازمة لكل مشكلة وأن كل مشكلة لا بد وأن تحل إذا ما تم التصدي لها بقوة كافية كما أن تأخير حل المشاكل سيترتب عليه مضاعفات تحول دون حلها مستقبلاً غاية الأمر أن الحل المتأخر لهذه المشاكل يتطلب جهداً مضاعفاً.

لقد كان تعليق روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي عن إدارة الأزمات بقوله في بداية الستينيات "لم يعد هناك مجال بعد الآن للحديث عن الاستراتيجية وإنما عن إدارة الأزمات فقط" وكان هذا القول هو الذي حدد فيه رؤيته لدور الولايات المتحدة الأمريكية وأسلوبها في معالجة المشاكل الدولية مستقبلاً وعزمها على الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الشأن كأول اعتراف صريح من أحد صناع القرار الأمريكي بنوايا بلاده في هذا الشأن والذي ظل خافياً لفترة خلال عهد الرؤساء السابقين.

هذا وقد كان الدور الأمريكي يتزايد طبقاً لوجهة النظر الأمريكية في فشل النظام الدولي القائم في تسوية الصراعات طبقاً للمصالح الأمريكية منذ عام (١٩٦٢) ومن أجل ذلك تزايد الدور الأمريكي كعامل دائم لحل الصراعات الدولية.

من هذا المنطلق نحاول الغوص قليلاً في أسلوب إدارة الأزمة حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسة إدارة المصالح بالأزمات أي ما يعني خلق الأزمة وإدارتها بما يحقق المصالح الأمريكية وهنا يمكن حصر أهم المصالح الأمريكية في كلتا الدولتين العراق وكوريا الشمالية وهي بالأساس استمرار التواجد في هذه المناطق تجاه الرفض الجامح من كافة الدول بهدف الاستقلال ومعارضة التواجد الأجنبي في هذه الدول في الوقت الذي تهدف فيه الولايات المتحدة للسيطرة على الموارد في هذه الدول وحالة العراق خير دليل على ذلك.

- وسوف نتعرف على عقل الأزمة العراقية الأمريكية من خلال التعرف على بعض الملامح الشخصية لمجموعة الإدارة في البيت الأبيض.. والمراكز البحثية المعاونة لها: فحكومة الحرب الأمريكية تتكون من الرأس الكبير: جورج دبليو بوش (بوش الابن).

- ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، كولن باول وزير الخارجية الأمريكية، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، جورج تيننت مدير وكالة المخابرات المركزية، بول ولفويتز الرجل الثاني في البنتاجون.

- الجنرال ريتشارد مايرز رئيس أركان الجيوش الأمريكية، والجنرال تومي فرانكس القائد العام للقوات الأمريكية في الخليج، وأخيراً كوندليزا رايس مستشارة البيت الأبيض لشئون الأمن القومي.

أولاً: سيطرة اليمين المتطرف على السياسة الأمريكية (عقل الأزمة)

يدور الحديث كله في الولايات المتحدة الأمريكية عن الحرب ضد العراق فذلك ما كان ينبغي أن يفعلوه قبل عشرة أعوام ماضية ويتردد بأن الحرب على الإرهاب ماضية تماماً وها قد تمكنا من تحقيق درجة جيدة من النجاح ولسوف نكسب الجولة في نهاية المطاف. الجميع لا يساورهم أدنى شك بأن اليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يمسك بزمام الأمور الآن.

يتألف شعب الولايات المتحدة في مجمله من المهاجرين وهم أناس لجأ أسلافهم إلى هذه البلاد فراراً من أنظمة الحكم الديكتاتورية في أماكن أخرى من المعمورة فحطوا على شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية طلباً للأمن والحرية والسلامة من الاضطهاد والعنف وحينما انهار برجا مركز التجارة العالمي في نيويورك فقد الأمريكان شعورهم بالأمن وانتابهم حس بأن السلامة التي طالما نعموا بها باتت مهددة وكان هذا الحادث تكفل باستثارة مخاوف اندثرت منذ وقت طويل في الأعماق تحت سطح الذهنية الأمريكية.

ثم هناك ذلك الجرح المزمن في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه كلما كان اليهود عرضة للخطر في إسرائيل وخاصة بسبب كابوس التفجيرات الاستشهادية (وهو الأمر الذي ترتد له فرائص الأمريكيين بحق) تتوجه الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإدارة الأمريكية مطالبة بمنح المزيد من المساعدة للحكومة الإسرائيلية وبالطبع نحن هنا نتحدث عن ما يتراوح بين ستة وسبعة ملايين يهودي يشكلون مجتمعين أكبر قوة مؤثرة على القرار السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا يوضح التغلغل اليهودي في المجتمع الأمريكي وسيطرة اليمين المتشدد على السياسة الأمريكية.

عندما نلقي نظرة على الكونغرس نلمس دلائل اللوبي الصهيوني أو اليمين المسيحي أو التجمع العسكري الصناعي، ثلاث أقاليم متطرفة بالغة النفوذ يجمع بينها العداء للعالم العربي وقناعة خرقاء بأنهم من أنصار الملائكة. وأمسي لكل واحدة من المقاطعات الخمسين في هذا البلد نشاطها الدفاعي بحيث أضحت الحرب مسألة وظائف وليست مسألة أمن. وقد يتساعل المرء مستغرباً كيف لحرب باهظة الكلفة أن تؤمن حلولاً للركود الاقتصادي مثلاً والإفلاس لنظام الضمان الاجتماعي، والدين المحلي المتزايد، والفشل الذريع الملحوظ في نظام التربية العام في هذا البلد؟ طبعاً لا تأتي الحرب بأي فائدة في هذا المجال على

الإطلاق، وعلى رغم ذلك فإن الفريق المؤيد للحرب مضى قدماً نحوها بخطى متسارعة لا تقف في طريقها أية عثرة. وفسرت التظاهرات المكثفة كمجرد شكل آخر من أشكال عمل العصابات، فيما تحولت الأكاذيب المتميزة بدرجة الخبث فيها حقائق مطلقة من دون توجيه أي انتقاد أو رفع أي اعتراض.

وهكذا نشهد نية متعمدة في خداع الشعب الأمريكي، فقد شوهدت مصالحه وبترت من عقالها، وطمست الأغراض الحقيقية لحرب بوش الابن الخاصة طمساً يلامس حد الغطرسة. لننس أن ولفويتز وفايث وبيرل - وكلهم مسؤولون غير منتخبين يعملون لدى دونالد رامسفيلد غير المنتخب بدوره في البنتاجون - دافعوا علناً عن ضم إسرائيل للصفة الغربية وغزة وإيقاف "عملية أوسلو" ودعوا للحرب ضد العراق (وإيران لاحقاً)، وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية (لثناء حملة نتانياهو الناجحة لرئاسة الوزراء في العام ١٩٩٦) بصفتهم مستشارين لديه، وبأن هذا الأمر تحول اليوم عرفاً أميركياً.

إنها ديموقراطية مخدوعة، ولكنها في الواقع مهانة بل داستها مجموعة صغيرة من الرجال الذين بكل بساطة استولوا على مقاليد الأمور في هذه الجمهورية كما لو لم يكن من مسألة أكثر إلحاحاً، من بلد عربي؟ من يدير دفة الولايات المتحدة الأمريكية، بما أنه بات واضحاً أن الشعب غير ممثل في هذه الحرب التي تستعد الإدارة لشنها على عالم يرزح بما يكفيه من المآسي والفقر، كما أن الإعلام يواظب على خداع الشعب الأمريكي، أما بالنسبة إلى الديماغوجيين ورجال الفكر الخاضعين الذين يرون الرعب من منظار خيالهم الجامح فمن سمح لهم بالتأمر بهدف إلحاق المآسي بملايين اقتصرت جريمتهم على أنهم مسلمون أو عرب؟

بوش الابن:

لا يقصد المرء المبالغة إذا زعم أن جورج بوش قد تجاوز برؤاه المحافظة سلفه رونالد ريجان وحاز بامتياز لقب زعيم الأصولية المسيحية في الولايات

المتحدة لكن بوش نفسه لم يكن أصولياً حتى عام (١٩٨٦) عندما زعم أنه
تصالح مع معتقداته الدينية بعد حياة مليئة بالإثارة.

وقد جاءت توبته هذه عندما تعرف إلى القس بيللي جراهام الذي استذكره
بوش قائلاً ((لقد زرع جراهام في روحي بذرة ما زالت تنمو حتى اليوم، لقد
أرشدني إلى الطريق حيث بدأت أمشي وكانت تلك بداية أعظم تغيير في
حياتي)).

وخلال فترة السنوات الست التي قضاها حاكماً لتكساس راح بوش يراقب
باهتمام وغبطة تزايد نفوذ اليمين في الحياة السياسية الأمريكية ورأى فيه أملاً
في الوصول إلى الرئاسة. ولم يدع بوش مناسبة تمر دون أن يبرهن لحلفائه
الجدد أنه خير من يستطيع تمثيلهم وخدمة مصالحهم حتى أنه وخلال حملته
الانتخابية في ولاية آيوا قام بتسمية السيد المسيح فيلسوفه المفضل، وإمعاناً في
إرضائهم قرر اختيار "ديك تشيني" الذي يعتبر من ثقافة اليمين الديني نائباً له.
بالمقابل وعد اليمين المسيحي بوش بتقديم الدعم الذي ضنوا به على السيناتور
"بوب دول" عندما قرر تحدي الرئيس كلينتون في انتخابات (١٩٩٦) لأنه رفض
إلزام نفسه ببعض مطالبهم كما نصره على منافسه الجمهوري "جون ماكين"
الذي لم يكن على يمينيته متديناً بدرجة كافية بالنسبة إليهم.

لا غرو إذاً أن زعماء اليمين المسيحي اعتبروا وصول بوش إلى البيت
الأبيض انتصاراً شخصياً لهم حتى أن رالف ريد اعتبر نجاح بوش في
الانتخابات أول دخول كنسي إلى البيت الأبيض منذ بنائه مطلع القرن التاسع
عشر. وقد أبرزت وسائل الإعلام الأمريكية تصريحاته التي قال فيها ((لقد تمت
كلمة الله على أمريكا، لن نلقي حجارة على البيت (الأبيض) بعد اليوم لأننا نحن
من يسكنه. ندعو الله أن يحفظه (بوش) نخراً لهذا البلد وأن يصونه من شر
الإرهابيين الكفار))، وبالطبع كان على بوش أن يرد الجميل لمن حمله إلى سدة
الحكم وكان كريماً لدرجة أخجلت حلفاءه الأصوليين حيث قام بإسناد معظم
المناصب في إدارته إلى مجموعة من تحالف اليمين المسيحي والمحافظين الجدد

ومعظم هؤلاء الأخيرين من يهود أمريكا العلمانيين، وقد جمعهم مع اليمين المسيحي تأييدهم.

حكومة الحرب الأمريكية

- ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي (٦٢ سنة)، رجل الظل ويعتبر أحيانا الرأس المفكر للبيت الأبيض وهو يلعب دورا محوريا في الإدارة الأمريكية التي يمثل إلى جانب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أبرز صقورها. ودعا تشيني منذ البداية إلى تدخل عسكري وقائي ضد العراق، ولو من دون موافقة الأمم المتحدة. وكان وزيرا للدفاع إبان حرب الخليج في عهد الرئيس بوش الأب. ويعرف بأنه منظم ماهر، مارس مهمات في الإدارة الأمريكية في ظل خمس ولايات رئاسية متتالية، إذ كان سكرتيراً عاما للبيت الأبيض أيام جيرالد فورد، ثم برلمانيا، فوزيرا، قبل أن يصبح رجل أعمال. وهو من المقربين الموالين لعائلة بوش، نقطة ضعفه مشكلات صحية في القلب.

- كولن باول، وزير الخارجية (٦٥ سنة)، أيضا من قدامى فريق بوش الأب. وهو جنرال في الجيش كان رئيساً لأركان القوات الأمريكية خلال حرب الخليج. ويحظى بكثير من الإعجاب لدى الأمريكيين، كما أنه معروف كأحد المعتدلين في الإدارة، وأقنع بوش في الخريف بالسعي إلى دعم الأمم المتحدة قبل أي تحرك عسكري ضد العراق.

- دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع (٧٠ سنة)، يعتبر من المتشددین والمؤيدين للحرب على العراق. وهو يتميز بشخصية قوية توحى بالسلطة والنفوذ. ورامسفيلد شخص إعلامي من الطراز الأول، ويتمتع بطاقة هائلة وكثير من الاندفاع والحماسة. وهو من صقور الإدارة الأمريكية، دعا منذ البداية إلى توجيه ضربة وقائية لبغداد. ورامسفيلد صاحب لسان حاد، يتكلم بصراحة مطلقة، وهو الذي اتهم فرنسا وألمانيا بأنهما تمثلان ((أوروبا القديمة)) معتبرا

أن نقطة الارتكاز في أوروبا تنتقل شرقاً، حيث دول الكتلة الشيوعية السابقة أكثر تأييداً لخطط واشنطن الحربية.

- وتولسى رامسفيلد وزارة الدفاع للمرة الأولى بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ في عهد الرئيس فورد. كما كان مندوباً أمريكياً إلى الحلف الأطلسي، عضواً في الكونجرس.

- ورامسفيلد ثري صاحب ملايين جمعها في مجال الأعمال. وأصبح أكبر وزراء الدفاع سناً في تاريخ الولايات المتحدة، بعدما كان أصغرهم قبل ربع قرن في عهد الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٧). وتنبأ رامسفيلد بمتاعب قتل ١١ أيلول، معبراً عن تخوفه من تعرض الولايات المتحدة لهجمات يشنها ((إرهابيون)) أو ((دول مارقة)) ولرامسفيلد ظهور إعلامي كبير، حتى أنه أضحي من نجوم محطات التلفزيون الأمريكية. لكن بعض الصحفيين الأمريكيين ورئيس الوزراء الأسباني خوسيه ماريا أثنار، نصحاء أخيراً بأن، ((يقل كلامه)) ويتجنب صب الزيت على النار، بعدما أثارت تصريحاته عن ((أوروبا القديمة)) الاستنكار في ألمانيا وفرنسا.

- وينتقد كثيرون من العسكريين الأمريكيين - في الأحاديث الخاصة - تعجرف رامسفيلد ويأخذون عليه تدخله أكثر مما ينبغي في المجالات الاستراتيجية والتكتيكية غير آبه بآراء بعض الجنرالات.

- والسفقي رامسفيلد بصدام حسين في (١٩٨٣)، بصفته مبعوثاً خاصاً للرئيس السابق رونالد ريغان، في وقت كان العراق يحظى بدعم واشنطن ضد إيران.

- جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) (٥٠ سنة)، هو العضو الوحيد في فريق بوش الذي كان من عناصر إدارة بيل كلينتون. وتينيت من قدامى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، عين على رأس الوكالة في مارس ١٩٩٧، ثم مدد له بوش في منصبه. تعرض لانتقادات كثيرة بعد ١١

سبتمبر، وأشارت أصابع الاتهام إلى الاستخبارات الأمريكية آخذة عليها فشلها في استباق الاعتداءات.

- بول ولفويتز، الرجل الثاني في البنتاجون (٥٩ سنة)، والساعد اليميني لرامسفيلد وأحد كبار صقور الإدارة الأمريكية. ويقيم ولفويتز - المنحدر من عائلة من المهاجرين اليهود البولنديين - علاقة قوية مع إسرائيل، حيث يحظى بتقدير كبير في الأوساط اليمينية. وهذا المسئول الشديد التشبث والحدة، تبنى إلى جانب رامسفيلد ونشيني الدعوة إلى حرب وقائية ضد العراق لإطاحة صدام.

ورأس هذا الأستاذ الجامعي خلال مساره السياسي إدارة شرق آسيا والمحيط الهادي في الخارجية الأمريكية كما كان سفيراً لدى إندونيسيا، وعين في عهد بوش الأب نائباً لوزير الدفاع.

- ولفويتز هو الشخصية الأولى التي تتبادر إلى الأذهان، لدى التحدث عن دعاة حرب أميركيين لإطاحة صدام. ويعود موقفه من العراق إلى (١٩٧٩)، حين قدم دراسة اعتبر فيها أن العراق سيمثل في المستقبل ((تهديداً للشرق الأوسط وللمصالح الأمريكية)). وفي فبراير (١٩٩١) حين كان من كبار البنتاغون، أعرب ولفويتز علناً عن أسفه لعدول الرئيس جورج بوش الأب عن الزحف إلى بغداد. وكان يؤيد القضاء كلياً على الحرس الجمهوري العراقي وفرض شروط أكثر تشدداً لوقف النار. ويقال إن بوش يرى هذا المتقف المختلف اختلافاً كاملاً عنه، مثيراً للاهتمام ومغايراً.

- ووصفه الكاتب بيل كلير بأنه ((متفائل فيما يتعلق بقدرة أمريكا على بناء عالم أفضل))، خلافاً لغيره من ((المحافظين الجدد)) المتشائمين بمستقبل العالم.

- كوندليزا رايس، مستشارة البيت الأبيض لشؤون الأمن القومي (٤٨ سنة). أستاذة جامعية سابقاً مقربة من الرئيس بوش، وهي أول امرأة تتولى رئاسة مجلس الأمن القومي، واختصاصية في شؤون روسيا وفي مسألة مراقبة

الأسلحة، وعملت في مجلس الأمن القومي بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ أيام جورج بوش الأب.

- الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس أركان الجيوش الأمريكية (٦٠ سنة)، وأول جنرال من سلاح الجو يعين في هذا المنصب. وهو متخصص في الدفاع الجوي، والمستشار العسكري الرئيسي لجورج بوش.

- الجنرال تومي فرانكس، القائد العام للقوات الأمريكية في الخليج (٥٧ سنة)، وهو تابع مباشرة لوزير الدفاع والرئيس ويتولى المهمات التي كلف بها الجنرال نورمان شوارتزكوف خلال حرب الخليج عام (١٩٩١). وهو صاحب شخصية ودودة، لكنه يميل إلى التحفظ وقاد فرانكس نهاية (٢٠٠١) الحملة العسكرية في أفغانستان، وهو من قدامى مقاتلي حرب فيتنام وأصيب ثلاث مرات.

أهم المراكز البحثية الأمريكية: (اليمنية)

إلى جانب هذه الشخصيات الرسمية يوجد مجموعة من المراكز البحثية الأمريكية الهامة التي تشارك في وضع القرار بشكل مباشر ومن أهمها الجمعية الفيدرالية، ومؤسسة هيراتيچ، ومركز السياسة الأمنية، ومؤسسة أمريكان انتربرايزر ومؤسسة كاتو، ومؤسسة هيدسون، ومؤسسة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي.

ومراكز البحث الأمريكية التي كان أهمها:

الجمعية الفيدرالية (Federalist Society): وهو ائتلاف يضم مجموعة من المحامين وطلاب القانون المحافظين تأسست في مطلع الثمانينات وانحصر اهتمامها بنشر الأيديولوجية اليمنية في مجالي القانون الدستوري والحقوق المدنية.

وقد أمدت هذه الجمعية إدارة بوش بمعظم صناع القرار في حقل القانون والتشريع ومن رموزها في الإدارة وزير العدل جون أشكروفت الذي لمع كسيناتور وحاكم لولاية ميسوري وكان المرشح المفضل للجماعات الدينية اليمينية لانتخابات الرئاسة لكنه اعتذر عندما علم بترشيح جورج بوش.

ويسيطر أشكروفت مع نوابه ومساعديه الذين استقدمهم جميعا من الجمعية الفيدرالية على جميع نواحي الحياة القانونية والتشريعية في الولايات المتحدة. ومن رموز الجمعية أيضا المحامي العام تيودور أولسون الذي عمل في إدارة ريجان ومثله في فضيحة إيران جيت كما مثل بوش في المحكمة الدستورية العليا خلال النزاع على فرز الأصوات في ولاية فلوريدا وكان شريكا للمحقق المستقل بنت ستار في فضيحة مونيكا لوينسكي ومستشارا لفريق المحامين في قضية باولا جونز ومحامي الادعاء الشخصي ضد كلينتون في فضيحة وايت ووتر المتعلقة بشراء أراضي في ولاية تكساس. وينحدر من الجمعية أيضا وزيرة البيئة جال نورتون المعروفة بسجلها البيئي السيئ ووزير الطاقة سبنسر إبراهيم وهو من مؤسسي الجمعية وغلاة اليمين الديني.

ويتفق هؤلاء جميعا في معارضتهم لتشريعات المساواة العرقية، ورفض قوانين منع استخدام العنف ضد المرأة، خدمتها في الجيش وحريتها في الإجهاض كما يدعمون استمرار العمل بعقوبة الإعدام وفرض رقابة على وسائل الإعلام وحرية النشر ويفضلون تقديم دعم حكومي للمنظمات الدينية ونقل صلاحيات الدولة إليها في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية ويسعون إلى فصل الجنسين في المدارس الحكومية.

مؤسسة هيراتيغ - Heritage Foundation: وهي أكثر المؤسسات الفكرية الأمريكية تطرفا ومن المعروف أنها وضعت مسودة سياسات البيت الأبيض خلال الفترة الرئاسية الأولى لرونالد ريجان ومسودة ((التعاقد مع أمريكا)) التي تبناها الجمهوريون عندما استعانوا بسيطرتهم على مجلس النواب

عام (١٩٩٤)، وقد أمدت هيراتيغ إدارة بوش بمجموعة كبيرة من موظفي المستويين الأول والثاني.

وتعتبر وزيرة العمل إيلين شارو من أبرز وجوه المؤسسة في الإدارة وهي إضافة إلى زميلتها المرشحة السباقة ليندا شافيز من أبرز معارضي التعدد اللغوي ومن أنصار فرض الإنجليزية لغة رسمية للبلاد.

ومن رموز هيراتيغ أيضا مساعد وزير التعليم أيوجين هيكوك، المستشار السياسي للرئيس وكاتب خطابه مايكل جيرسون، المساعد الخاص للرئيس، وكاتب خطابه الاقتصادية ديفيد فروم، ومدير دائرة المبادرة الاستراتيجية في البيت الأبيض باري جاكسون، ومدير مكتب مساعد نائب الرئيس لشؤون الأمن القومي ستيفن باتس ومدير صوت أميركا روبرت رايلي.

مركز السياسة الأمنية (Center for Security Policy) أنشأه فرانك جافني مساعد وزير الدفاع في إدارة ريجان وصاحب مبادرة الدفاع الاستراتيجي ويوصف بأنه مركز أعصاب جماعات ضغط حرب النجوم. ومن رموزه في الإدارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفيتز، ومساعد الوزير للشؤون السياسية دوجلاس فييث، ونائبة مساعد وزير البحرية لشؤون الاحتياط والموارد البشرية أنتيا بلير ومستشار بوش الجديد لشؤون الصراع العربي - الإسرائيلي إليوت إيرامز الذي عمل رئيسا لمركز السياسة العامة المختص بتوثيق الروابط المسيحية - اليهودية وشغل عضوية مجلس إدارة المركز بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٦.

مؤسسة أمريكيان إنتربرايزر (American Enterprise Institute): أكثر المؤسسات اليمينية نفوذا في الولايات المتحدة وتعتمد في عملها على تبرعات منظمات اليمين المتطرف. ومن رموزها في الإدارة وزير الخزانة السابق بول أونيل الذي أقاله بوش مؤخرا، ومساعد وزير الخارجية لشؤون التسليح جون بوتون وكان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة قبل أن ينتقل إلى مركز السياسة الأمنية.

مؤسسة كاتو: (Cato Institute) تقود عمليات الضغط باتجاه خصخصة القطاعات الخدمية الحكومية، وقد أنفقت نحو ثلاثة ملايين دولار لدعم فكرة خصخصة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة. ومن رموزها في الحكومة المساعد الخاص في مكتب مساعد وزير الخارجية لشؤون التسليح مارك جرومبرج.

مؤسسة هدسون (Hudson Institute): مقرها إنديانا وهي تضغط باتجاه إلغاء الضرائب على الشركات الكبرى. ومن رموزها في الإدارة مساعدة وزير الخارجية للشؤون الدولية باولا دوبرنيسكي، مساعد وزير التعليم كارول داميكو، ومساعد وزير الصحة ويد هورن وهو من كتاب الواشنطن تايمز - أبرز صحف اليمين الجمهوري - ومساعد وزير الإسكان جون ويشر.

منظمة أمريكيون من أجل الإصلاح الضريبي (Americans for Tax Reform): يقودها جروفر نوركويسست الذي يوصف بأنه مركز أعصاب اليمين المحافظ في أمريكا حيث يرأس اجتماعاً أسبوعياً لأشد جماعات الضغط اليميني تطرفاً. ومن رموزها الحكومية وزير الصحة تومي تومبسون وهو عضو أيضاً في مجلس السياسة القومية وهي منظمة يمينية سرية تضم زعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ ترينت لوت والزعماء الدينيين الذين أوصلوا بوش إلى البيت الأبيض، وجيري فالويل، وراف ريد ويات روبرتسون. وتضم أيضاً ريتشارد لاند للحريات الدينية حول العالم الذي يطالب الحكومة بتقديم الدعم المالي اللازم لتحويل المسلمين، واليهود والهنوس إلى المسيحية.

عقل الأزمة ونموذج الأزمة الكورية والعراقية

للقوف على اختلاف إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة في البلدين يلزم بداية توضيح موجز لكل من الأزميتين:-

الأزمة العراقية:-

الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف العراق منذ أكثر من ٢٥ عاماً وتحديداً منذ الانقلاب والثورة على ملك العراق في أواخر الخمسينيات وربما يرجع ذلك لأهمية موقع العراق وهو القريب من وسط آسيا والحدود الروسية وقت الانقلاب وطبقاً لما تكشف حالياً من امتلاكه احتياطات بترولية ضخمة يعتقد أنها تقترب من احتياطات المملكة العربية السعودية ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من اعتمادها على بترول منظمة الأوبك بخلاف أهداف سياسية وإقليمية أخرى عديدة أهمها تأمين الظهر الخلفي لدولة إسرائيل بإخراج العراق من حسابات القوة العربية الشاملة والتهديد المباشر لإيران من الغرب.

الأزمة الكورية الأمريكية:

تتهم الولايات المتحدة كوريا الشمالية أيضاً كإحدى ثلاث دول تشكل محور الشر في امتلاكها أسلحة التدمير الشامل خاصة الصواريخ وأسلحة نووية ولاشك أن هذه القوى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية تشكل تهديداً للتواجد الأمريكي في المنطقة سواء في اليابان أو تايوان أو كوريا الجنوبية أو في دول أخرى جنوب وشرق آسيا.

وإن كان يجمع الدولتين معا أنه يتواجد بها نظم حكم تعارض السياسة الأمريكية وتواجهها في هذه المنطقة بخلاف أنها تهدد - طبقاً للادعاءات الأمريكية - دولاً صديقة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من الخليج العربي بالنسبة للعراق وفي جنوب وشرق آسيا بالنسبة لكوريا الشمالية.

تعود الأزمة الراهنة بين واشنطن وبيونج يانج إلى أغسطس عام (١٩٩٨) حين صدمت كوريا العالم بإطلاقها صاروخاً باليستياً بعيد المدى فوق اليابان آنذاك، وتم احتواء الأزمة بالطرق الدبلوماسية.

لكن المشكلة طفت على السطح مجدداً في أكتوبر (٢٠٠٢) الماضي حين أعلن مسؤولون أمريكيون أن كوريا الشمالية استأنفت برنامجها النووي الذي كان قد أوقف بموجب الاتفاق - الإطار الذي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

عام (١٩٩٤)، وهنا جاءت الصدمة الثانية فبدلاً من أن تتفي بيونج يانج هذه الاتهامات، عمدت إلى تأكيدها ثم أرفقت ذلك بسلسلة من خطوات استفزازية بدأت بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتهديد باستئناف التجارب الصاروخية والتخلي عن اتفاقية الهدنة لعام (١٩٥٣) التي أنهت الحرب في شبه الجزيرة الكورية عام (١٩٥٠-١٩٥٣).

وفي أواخر فبراير (٢٠٠٣) خرقت مقاتلة ((ميج)) كوريا الشمالية الأجواء الجوية لكوريا الجنوبية للمرة الأولى منذ عدة سنوات.

وهي الرسالة التي أراد الرئيس الكوري الشمالي توجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية علنية وصريحة، توقيع معاهدة عدم اعتداء بين البلدين تلغى بموجبها وضعية بلاده بصفتها العدو ((رقم ٢)) على جدول "محور الشر" بعد العراق وقبل إيران وهو يستخدم المسألة النووية - الصاروخية كورقة ابتزاز للوصول إلى هذا الهدف، بيد أن هذه ليست الورقة الوحيدة ثمة أيضاً ورقة "عاطفية أخرى" إذا جاز التعبير فالكوريون الشماليون يجادلون وعن حق بأنهم كانوا البلد الأكثر تعرضاً للتهديدات النووية الأمريكية طيلة نصف القرن الماضي.

ففي خريف عام (١٩٥٠) سعى الجنرال الأمريكي مالك آرثر إلى ضرب كوريا بالقنابل الذرية وخلال الحرب الكورية تداول أعضاء هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مسألة استخدام القنبلة لإخضاع الشمال الكوري وقد اقتربوا بالفعل عدة مرات من اتخاذ قرار في هذا الشأن.

وفي عملية "هدسون هاربر" عام (١٩٥١) قامت قاذفة أمريكية من طراز (ب-٥٢) بالتحليق فوق عاصمة كوريا الشمالية لتبدو كأنها تستعد لإلقاء قنبلة ذرية بهدف إحداث الذعر وبالطبع نجحت الطائرة في تحقيق هدفها.

وبدءاً من عام (١٩٥٧) احتفظ الأمريكيون بمخزون من الأسلحة النووية قرب المنطقة المنزوعة السلاح في الجنوب بهدف تخويف الشمال ولم تسحب

واشنطن هذا المخزون إلا في عام (١٩٩٠) بضغط من حركة السلام الكورية الجنوبية ورغم ذلك واصلت الولايات المتحدة إجراء مناورات القصف النووي بعيد المدى حتى عام (١٩٩٨).

هذا التاريخ النووي الصاخب يُطرح الآن على أنه أحد الأسباب الرئيسية وراء سعي بيونج يانج للحصول إما على أسلحة نووية أو على ضمانات أمريكية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها.

ويبدو أن هذا الصخب بدأ يؤتي بعض الثمار فقد نجحت المناورات الكورية الشمالية البارعة التي استفادت من انشغال الولايات المتحدة في حرب العراق في وضع كل التحالفات الأمريكية في الشرق الأقصى أمام إشكالات حقيقية.

ويقول الكاتب الأمريكي هوارد فرينش إن المواجهه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول برنامج هذه الأخيرة النووي بدأ يختبر بشدة أقدم التحالفات الأمريكية في المنطقة. وهذا استنتاج دقيق فقد وصل إلى السلطة في سيول الرئيس "روه مو - هيون" الذي نجح في الانتخابات تحت شعار تسريع سياسة الانفتاح بين الكوريتين في مجالات التجارة والمساعدات والاستثمارات ورفض فرض العقوبات الاقتصادية أو توجيه الضربات العسكرية إلى بيونج يانج بل عرض أن يضمن شخصياً لمن كوريا الشمالية.

اليابان:

أما في اليابان فتبدو الصورة أكثر تعقيداً وحتى أكثر خطورة إذ في خضم الأزمة الحالية بدأ مسؤولون في اليابان (المسالمة رسمياً) الحديث عن شن "ضربات استباقية" ضد كوريا الشمالية لتدمير الصواريخ الباليستية الموجهة ضد بلادهم بل قال وزير الدفاع الياباني شيجيرو إسهيا "إن أمتنا ستستخدم القوة العسكرية كإجراء للدفاع عن النفس إذا ما بدأ (الكوريون الشماليون) باللجوء إلى السلاح ضدها.

هنا وفي الوقت الذي ينادى فيه "كوزو" رئيس الوزراء الحالي برفض صيحات الحرب العالية هذه إلا أن خطته وخطط المعتدلين لتسوية الأوضاع في المنطقة لا تقل خطورة عن تداعيات هذه الصيحات فثمة دعوات قوية الآن في طوكيو للانفتاح على كل من كوريا الشمالية والصين، لأن ذلك قد يساعدها على بلورة سياسة خارجية مستقلة عن أميركا وعن لعب أدوار إقليمية وعالمية مهمة، بدلاً من أن تكون مجرد (بريطانيا أخرى في شرق آسيا).

وهذا التطور يشكل سيناريو الرعب الأمريكي الحقيقي. فبالنسبة إلى البنتاجون من الملح أن تواصل اليابان الاعتماد على الحماية الأمريكية. وأي محاولة لاستبدال هذه الحماية بوافق مع بيونج يانج وبكين تعتبر ضربة قاضية للنفوذ الأمريكي العسكري والسياسي في شرق آسيا.

فإذا ما خفت التوترات مثلاً بين كوريا الشمالية واليابان وبين الكوريتين فإن مبرر وجود القواعد الأمريكية في المنطقة (خصوصاً أوكيناوا) ودور اليابان في الاستراتيجية الأميركية العالمية سيكون موضع تساؤل.

الصين:

كذلك حاولت الولايات المتحدة مع الصين في دعمها نزع أسلحة التدمير الشامل الكورية إلا أن الصين رفضت ولم تساند الموقف الأمريكي فكون باول الذي زار بكين أواخر فبراير (٢٠٠٣) سعياً للحصول على دعمها لحل هذه الأزمة (بصفته الطرف الذي يمد كوريا الشمالية بكل احتياجاتها من الطعام والطاقة) لم يحقق الكثير من المحادثات ليعترف بأنه لم يحقق اختراقاً مع المسؤولين الصينيين لا حول نزع سلاح بيونج يانج ولا حول نزع سلاح العراق.

هذا في حين كان مسؤولون أمريكيون يقولون إنه لامناص أمام الصين سوى التعاون مع أميركا "لأن بروز كوريا الشمالية نووياً سيؤدي حتماً إلى بروز اليابان نووياً أيضاً" وهذا يشكل كابوساً حقيقياً لبكين.

هكذا تظهر حقيقة الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الكورية وهو تراجع من يطلقون على أنفسهم لقب الصقور ويقولون إنه ليس في وسع الإدارة الأمريكية أن تفعل أكثر من ذلك وحذف منطق القوة واستراتيجيات الحرب الاستباقية والوقائية والنووية ونظريات محور الشر وغيرها الكثير من الاستراتيجيات التي تطبق على العراق.

الصين من الدول التي عارضت دور الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العراق ولا تختلف التحليلات والأسباب لمعارضة الصين للحملة الأمريكية على العراق عما ذكر بالنسبة لفرنسا وألمانيا وروسيا وإن كان الأمر يختلف نسبياً بالنسبة للصين والذي نضيف هنا طبقاً لأراء بعض المحللين أن ضرب العراق هو خطوة للاقترب من الصين وتشديد الخناق عليها نسبياً خاصة وأن الصين من الدول التي تستورد بترولاً من دول الخليج في الوقت الحاضر وسيزايد استيرادها من النفط في المستقبل لقرب نضوب الاحتياطي المتوفرة بها.

كما أن تنامي القدرات الاقتصادية للصين خاصة خلال الـ ١٠-١٥ سنة الماضية تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية يشكل تهديداً لها ويتعارض مع استراتيجية الولايات المتحدة في عدم السماح بيزوغ قوى دولية اقتصادية جديدة تنافس الولايات المتحدة.

ولعلنا في النهاية وربما يمكننا أن نحاول الإجابة على الاختلاف في النموذجين الكوري عن العراقي فيما يلي:-

١- بالنسبة للقدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية ففي كوريا الشمالية أكبر بكثير من قدرات العراق العسكرية فكوريا الشمالية تمتلك صواريخ بعيدة المدى يمكنها أن تطول أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد فعلياً دول إقليمية تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- أن الدول المحيطة والمجاورة لها سواء صديقة أو معادية ترفض ضرب كوريا فدون الجوار لها اليابان، الصين، روسيا، بعكس الأوضاع في العراق بالنسبة للوضع في الدول العربية.

٣- أن كوريا الشمالية تجاوزت بكثير إمكانيات صنع الأسلحة الذرية إن لم يكن قد أنتجتها فعلاً بعكس حالة العراق التي ربما تمتلك تكنولوجيا التصنيع فقط ولم تنتجها بعد (وذلك قبل الاحتلال).

٤- أن الجهود الأمريكية تجاه كوريا الشمالية بهدف الضغط على كوريا الشمالية لتكون مستعدة لمناقشة القضايا الأمنية الواسعة في المنطقة بعكس حالة العراق والذي تهدف فيه الولايات المتحدة بالأساس إيجاد حكومة عميلة موالية وتوافق على السياسة الأمريكية في المنطقة.

٥- أنه في حالة كوريا الشمالية فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج موافقة أربع عواصم إقليمية وهي موسكو، طوكيو، بكين، سيول والأمير يختلف ما بين هذه العواصم والعواصم المماثلة في الشرق الأوسط وحالة الضعف العربي وأن هذه الدول لن تتفق مع السياسة الأمريكية في حال استخدام القوة إلا بعد إحساس هذه الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهودها من خلال الدبلوماسية لتجنب تصعيد الموقف مع كوريا الشمالية.

ثانياً: المراحل الرئيسية لإدارة الأزمة العراقية وتهيئة المناخ الدولي

لقد كان أهم الأعمال الرئيسية في إدارة الأزمة العراقية الأمريكية هي سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتهيئة المناخ الدولي لإدارة الأزمة العراقية، بدءاً من تأكيد اتهام العراق بامتلاكه أسلحة التدمير الشامل مما يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين واعتبار امتلاك العراق لهذه الأسلحة تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية وقد أضافت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات إضافية للعراق منها: أنه نظام مستبد يحكم شعبه بقوة السلاح ولا يسمح للأقليات بالمشاركة ويضرب مثلاً بذلك بإعلانه الحرب على جيرانه إيران والكويت، ثم الحملة ضد الأكراد عام ١٩٨٩

واتهام صدام حسين بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، هذا إضافة إلى دعاوى ضبط التسلح والذي طبق على العرب بصورة أخرى وهي الحد من التسلح في الوقت الذي تغدق فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة وتكنولوجيا صناعة الأسلحة على إسرائيل.

وتتضح الدعاوى الأمريكية من حديث الرئيس جورج بوش مع بوب وودوارد مساعد مدير صحيفة واشنطن بوست في التاسع عشر من شهر نوفمبر (٢٠٠٢) حول أسلوبه في القيادة ومكانة أمريكا في العالم والانتهاكات لإدارته بأنها تميل إلى العمل المنفرد والحديث عن العراق وعندما تطرق الحديث عن الحرب الأفغانية كان بوش حساساً للغاية إزاء الانتهاكات بأنها حرب دينية أو حرب ضد الإسلام ورفض هذا التشبيه متحدثاً عن ضرورة الدفاع عن قيم الحرية والعدالة وعن اهتمامه بجانب معاناة الناس قائلاً إنه أراد أن ينظر العالم إلى أمريكا كدولة حررت أفغانستان وليس كدولة ساعية للهيمنة والتسلط كما أنه أضاف أنه يرى أيضاً أبعاد إنسانية في قضيتي العراق وكوريا الشمالية وفي قوله أيضاً إن أمريكا لن تستطيع مطلقاً أن تحصل على موافقة كل الناس على استخدام القوة.

وكان لرؤية الرئيس بوش حول الدور العالمي الممتد الذي يقول إن على الولايات المتحدة أن تلعبه هي التي تعكس التغيير الذي حدث في تفكيره منذ هجمات ١١ سبتمبر التي غيرت العالم وغيّرت رئاسته بصورة كاملة إذ قال بوش ((في هذه اللحظة من لحظات التاريخ إذا كانت هناك مشكلة عالمية فإن دورنا هو أن نتعامل معها ونحلها هذا هو ثمن القوة وهو ثمن المكانة التي تحتلها حالياً الولايات المتحدة الأمريكية)) المشاكل التي يعتقد بوش أن واجب الولايات المتحدة الأمريكية التصدي لها ليست عسكرية فحسب بل إنسانية ويدعى بوش أن هذا هو السبب الذي جعله يكلف الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة لإسقاط المساعدات الإنسانية في أفغانستان قبل بداية حملة القصف الأمريكي على تلك البلاد وأضاف كانت حساسيتي مرتفعه إزاء الاتهام بأن تلك

كانت حرباً دينية وأن الولايات المتحدة ستكون هي القوة القاهرة وكنت أطلع أن ينظر إلينا ليس باعتبارنا قاهرين بل محررين.

من هذا المنطلق أيضاً برر الرئيس الأمريكي بالطابع الإنساني لهدف تغيير النظام العراقي والذي قال إنه ستكون له أبعاد استراتيجية. ومن وجهة نظره أيضاً هناك معاناة لا توصف في حالة كوريا الشمالية.

هناك قيم خيرة بالنسبة للشعب الأمريكي فإنها خيرة كذلك بالنسبة للشعوب الأخرى وهذا لا يعني أننا نفرضها بل يعني أنها قيم خلقتها الولايات المتحدة هذه قيم الحرية والطبيعة الإنسانية وحب الأمهات لأطفالهم.

كما طالب الرئيس الأمريكي أن يكون السيف الأمريكي حديداً وحاداً في كل الأوقات ووصف نفسه بالاستغزالي أي يستفز الناس لدفعهم لاتخاذ قرارات.

وقد كان لتاريخ الأحداث والضغط الأمريكية لتحقيق حملتها وخطتها مستفيدة من أحداث ١١ سبتمبر تأثيراً على تنفيذ مراحل حملتها التالية.

وهكذا كان لقبول العراق عودة المفتشين طبقاً لقرار ١٤٤١ أن عرقل المخططات الأمريكية حيث تصورت أنه سيرفض عودتهم رهناً بتجديد فترة التفتيش تمهيداً لرفع العقوبات نهائياً مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اعتراضها على تقارير المفتشين بأن العراق ما زال يراوغ وأنه لم يمتثل وما زال يمتلك أسلحة التدمير الشامل ولا يرغب في تدميرها.

كما استغلت الولايات المتحدة اتهام المفتشين للعراق بعدم تعاونهم الكامل وسارعت باستكمال خطط الحشد الضخمة إلى الدول المحيطة بالعراق إلى حد أنه وصل عدد القوات في المنطقة إلى ما يقرب من ٢٥٠ ألف مقاتل حتى آخر فبراير (٢٠٠٣) مما مكنها من الحصول على تنازلات عديدة من الجانب العراقي مثل:-

١- الموافقة على تفتيش قصور الرئاسة.

- ٢- الموافقة على تحليل طائرات الاستطلاع الأمريكية ٢-٥.
- ٣- الموافقة على استجواب العلماء العراقيين على درجات بدءا بوجود مندوب للحكومة ثم سمحت باستجوابهم منفردين.
- ٤- الموافقة على تدمير صواريخ الصمود- ٢ الذي اتهم العراق بأن مداها يزيد على ١٥٠ كيلو متر (١٨٠كم).

١- خلفية الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية

يمكن القول أن الصراع بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية يرتبط جذوره بالصراع العربي الإسرائيلي والدعم والمساعدات التي تقدمها لإسرائيل وتسليحها بأحدث الأسلحة والمعدات في الوقت الذي تطبق فيه حظر تسليح في صورة ضبط وصور أخرى على الدول العربية، وقد جسد هذا الصراع الدفين إلى أحداث حرب أكتوبر (١٩٧٣) التي شنتها كل من مصر وسوريا سعياً لتحرير الأرض العربية المحتلة والتي استخدم فيها سلاح البترول كأحد أدوات الصراع.

وقد كانت في هذه الفترة العراق بصفة خاصة من أكثر الدول تشدداً سواء في الحظر أو في عدم رفع حصص الإنتاج بهدف الحفاظ على سعر مناسب للصادرات البترولية العربية.

وتسترجع الولايات المتحدة الأمريكية الذاكرة أنه بناء على إلحاح من الرئيس نيكسون قرر وزراء النفط العرب في ديسمبر (١٩٧٣) أن رفع الحظر سيرتبط بالتناسب مع الخطوات نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يقرر انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وكان عند صدوره يُعبر عن إجماع دولي أمريكا جزء منه.

وكانت أمريكا مستاءة من التباطؤ العربي في رفع الحظر باعتباره نموذجاً من الابتزاز العربي على رغم أن الرئيس نيكسون نفسه قد سبق له أن وعد

مراراً بالتنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٤٢ وبالتالي فالمتوقع من وزير خارجيته أن يعمل على الوفاء بهذا الالتزام.

وفي ٢٥ يناير سنة (١٩٧٤) بعث نيكسون برسائل شخصية إلى الملك فيصل سجل في إحداها قوله "في رسائل سابقة إلى جلالته قلت إن الأحداث أثبتت حكمة مشورتكم عبر السنوات. إن حكومتي الآن تباشر وتلتزم بمسيرة هي في قناعتي ستحقق سلاماً عادلاً ودائماً في الشرق الأوسط، إن الثمار الأولى لهذا الالتزام تنعكس في اتفاقية فض الاشتباك بين القوات وبمقتضاها ستسحب القوات الإسرائيلية من سيناء كخطوة أولى نحو تسوية نهائية بحسب قراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢، ٣٣٨)"، ويمكن تصور فداحة الحظر على الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب الاتحاد والذي ألقاه نيكسون في يناير (١٩٧٤) وبدأ به خطابه بتهنئة الأمريكيين بحصوله على وعد من قادة عرب برفع الحظر العربي للبترول المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اتخذت الدول العربية في الوعود الأمريكية وإن كان تلا ذلك وعودها أيضاً عقب حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١) ومؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر (١٩٩١) والتي لم تحقق السلام المنشود حتى انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر عام (٢٠٠٠).

٢- أحداث ١١ سبتمبر

كان لأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) في الولايات المتحدة الأمريكية المروعة وانجذاب العالم إليها وتداعياتها والتهديد الأمريكي بأن عالم ما بعد الأحداث سيختلف عن عالم ما قبلها فقد كانت مفاجأة بدرجة كبيرة للمواطن الأمريكي الذي لم يشهد على أرضه هجوماً مماثلاً منذ أحرق البريطانيون البيت الأبيض عام (١٨١٢).

ومن بين العالم الذي شمله التهديد والوعيد الأمريكي العرب والمسلمون الذين وجدوا أنفسهم فجأة تحت المقصلة ليس فقط كأفراد نسبت إليهم الأحداث

منذ لحظتها الأولى ولكن أيضاً كدول وشعوب وثقافات في طول العالم وعرضه. ومع أن الشعبين البريطاني والأسباني مثلاً عانيا من الإرهاب المروع لأكثر من ثلاثين عاماً إلا أن حكومة واحدة في البلدين لم تحاول في أي وقت تصدير مشكلتها الداخلية إلى العالم بالقدر الذي فعلته الحكومة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر فباسم تلك الأحداث لم تتحرك أمريكا لضرب أفغانستان فقط ولكنها عباأت الحشود لاحتلال العراق وتضع البرامج لتغيير الثقافات السائدة في العالم العربي بمجموعه وتقيم تحالفات وتخترع أعداء وتعلن استراتيجيات تهدد بها العالم كله يمدأ من ليس معنا فهو ضدنا.

وبالنسبة للعرب صدرت تشريعات وإجراءات داخل الولايات المتحدة للتمييز الصريح ضد مواطني ست وعشرين دولة عربية وإسلامية واعتقل الآلاف بغير تهمة ولا جريمة ولا محامين ولا محاكمات وثقلت حكومات عربية وإسلامية ضغوطاً وتهديدات وتحركت بوارج وطائرات وأقيمت قواعد عسكرية ومخازن أسلحة وعبئت قوات برية وجوية وبحرية وأطلقت يد إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بوحشية غير مسبوقة واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المقاومة الفلسطينية للاحتلال وكل من يؤيدها إرهاباً مماثلاً لإرهاب ١١ سبتمبر.

وتدخلت واشنطن في شؤون مصارف ومؤسسات مالية في الدول العربية بحجة الشفافية بحثاً عن علاقات مع الإرهاب وأطلقت سلطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في اغتيال من تراهم داخل أي دولة أخرى وجرت ممارسة ذلك كنموذج مبكر في اليمن. وأعطت أميركا لنفسها الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية وإجهاضية ضد أي دولة ترى - أميركا- أنها مشتبه فيها وعلى رغم من أن كيسنجر الذي عين رئيساً للجنة التحقيق في أحداث ١١ سبتمبر والذي اضطر إلى الانسحاب من رئاسة لجنة التحقيق مبكراً إلا أن مجرد التفكير فيه لرئاسة لجنة أمريكية بتلك الأهمية والخطورة كانت له دلالة إضافية بالنسبة إلى المنطقة العربية خصوصاً، فنصف كوارث منطقتنا الحالية كان

لكيسنجر يد فيها إبان وجوده في الإدارة الأميركية سنوات نيسكون وفورد بل وحتى في ما بعدها عندما عمل لحساب شاه إيران حتى لحظته الأخيرة في السلطة بل وحتى وفاته وهو الذي كان صنيعة للاستخبارات الأمريكية من الأساس وبسبب جرائمه غير المسبوقة ضد شعبه استمرت العلاقة الأمريكية مع إيران مسمومة حتى الآن.

وهكذا تتضح خبايا السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية ومنها دول منطقة الشرق الأوسط.

٣- خطاب الاتحاد للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ يناير (٢٠٠٢):

عقب بدء الحملة الأمريكية المزعومة على الإرهاب من أفغانستان في السابع من أكتوبر (٢٠٠١) بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن متهمين جدد في إطار حملتها على الإرهاب والتي لمحت في بعض الأيام بأنها تمثل حوالى ستين دولة في محاولة لتخفيف وطأة أحداث ١١ سبتمبر على الشعب الأمريكي ومن هذا المنطلق كان اتهام كل من العراق وكوريا وإيران بأنهم دول محور الشر وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراع مع كل من هذه الدول في إطار حملتها على الإرهاب عقب خطاب الرئيس الأمريكي المشار إليه.

تبعها مباشرة التلويح بالحملة على الإرهاب المرحلة التالية ووجهت أصابع الاتهام إلى العراق وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في الحشد العسكري وتهيئة الرأي العام العالمي ودول المنطقة عن خطط الولايات المتحدة الأمريكية لنش الحرب على العراق ، ونفيذ التقارير الأمريكية والغربية أن العد التنازلي للحملة بدأ اعتباراً من فبراير (٢٠٠٢) ورجحت بعض المصادر أنه من أواخر عام (٢٠٠٢) وإن كان يعتقد تأجيل موعد الحسم مرة تلو الأخرى بهدف أن تحين الفرصة المناسبة لتحقيق هدفها في الحملة المزعومة والذي بدأت إجراءاته بالفعل ٢٠ من مارس (٢٠٠٣) بعد انتهاء مهلة الإنذار التي حددها بوش إلى صدام للتسليم ومغادرة العراق والنفي طواعية وحدث الاحتلال فعلاً.

٤- صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١

وكان أن سنحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في أوائل نوفمبر (٢٠٠٢) الذي يجبر العراق على قبول مفتشي الأمم المتحدة وبدأت التفسيرات المختلفة للأطراف المختلفة ما بين من يعتقد (انظر الملحق (١) عن القرار رقم ١٤٤١):-

أ- أن القرار يعطى الفرصة للحل السلمي ولعمل المفتشين الدوليين وفي حال عدم تجاوب العراق أو عرقلة عملهم على مجلس الأمن أن يقرر الخطوة التالية.

ب- والاتجاه الآخر والذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية يرى أن القرار يخولها استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل التي تدعى أن العراق يمتلكها حتى دون الرجوع مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

٥- خطاب الاتحاد (حالة الأمة) للولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩/

٢٠٠٣/١ (الرئيس بوش):

تعهد بوش باستخدام قوة الولايات المتحدة العسكرية وعظمتها كلها في حرب العراق وسعى إلى حشد الأمة الأمريكية وراء عزمه على نزع أسلحة الحاكم العراقي. ووجه بوش أقصى الانتقادات إلى الرئيس العراقي مشيراً إلى التعذيب الذي يمارسه صدام حسين بحق شعبه معتبراً أن هزيمة نظام صدام حسين ستؤدي إلى تحرير الشعب العراقي وشدد بوش على أنه لا يزال يأمل في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية لكنه شكك في استعداد الرئيس العراقي لاحترام قرارات الأمم المتحدة وأضاف ((البعض يقول إن علينا ألا نتحرك إلا إذا كان التهديد وشيكاً لكن إذا سمحنا بظهور هذا التهديد فجأة وبكامل قوته يكون الأوان قد فات لأي تحرك أو اعتراض)) وأكد أن ((الثقة بحكمة صدام حسين وقدرته على ضبط النفس ليس خياراً)) وقال ((إن دكتاتور العراق لا ينزع أسلحته بل على العكس إنه يخادع)).

وقال بوش متوجهاً إلى عشرات الآلاف من القوات الأمريكية المنتشرة في الخليج إن أوقات مصيرية لا تزال تنتظرنا وتابع ((هذه الأمة تحارب على مضض لأننا نعرف الثمن ونخشى الحزن الذي يرافق الحروب على الدوام)) لكنه عاد ليشتد ((في حال فرضت الحرب علينا سنقاتل بكل ما أوتيت الولايات المتحدة الأمريكية من قوة وعظمة عسكرية والنصر سيكون حليفنا وستنتصر)) وفي محاولة لتجاوز معارضة أي عمل عسكري ضد العراق قال بوش إن ((الولايات المتحدة ستطلب من مجلس الأمن أن يعقد اجتماعاً في الخامس من فبراير للبحث في وقائع استمرار العراق في تحدي العالم)).

وأضاف الرئيس بوش أن إدارته ستقدم إلى مجلس الأمن الدولي (أدلة) على الصلات التي قال بوجودها بين العراق ومنظمات إرهابية مشيراً إلى تقرير كولن باول الذي عرض فيه أمام مجلس الأمن معلومات ومعطيات من أجهزة استخبارات حول برامج العراق للأسلحة المحظورة ومحاولاته إخفاء هذه الأسلحة عن المفتشين وروابطه مع مجموعات إرهابية وقال سنجري المشاورات لكن أود تبديد أي التباس في حال لم ينزع (الرئيس العراقي) صدام حسين أسلحته كلياً فإننا سنقوم انتقاماً لنزع أسلحته حفاظاً على أمن شعوبنا والسلام في العالم وشدد بوش على وجود أدلة من مصادر الاستخبارات واتصالات سرية وأفاد أنه من استجواب سجناء تكشف أن (الرئيس العراقي) صدام حسين يساعد ويحمي إرهابيين منهم أعضاء في تنظيم القاعدة وأضاف (بطريقة سرية ومن دون أن يخلف أثراً يستطيع أن يعطى إحدى هذه الأسلحة المخفية إلى إرهابيين أو مساعدتهم على تطوير أسلحتهم).

٦- إنشاء مركز للتهديدات الإرهابية:

أعلن الرئيس بوش في خطابه عن إنشاء مركز للاستخبارات لتقديم تحليل دقيق ومتكامل للتهديدات الإرهابية الخارجية والداخلية التي تواجه الولايات المتحدة وقال بوش ((الليلة فإنني أصدر تعليماتي إلى قادة مكتب المباحث الفيدرالي والاستخبارات المركزية ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع لإنشاء

مركز لمواجهة التهديدات الإرهابية لتجميع وتحليل كافة المعلومات الخاصة بالتهديدات (الإرهابية) في موقع واحد ولا يحتاج بوش إلى موافقة الكونجرس لإنشاء المركز الجديد.

وقال مسؤول كبير في إدارة بوش إن الجهاز الجديد الذي سيرأسه جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. آيه) ويضم الوكالة ومكتب المباحث الفيدرالي (إف. بي. آي) ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع (البننتاجون) ستكون مهمته تحسين حماية الأمريكيين بالحيلولة دون تكرار الهجمات التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر (٢٠٠١).

٧- التقرير الأول للمفتشين في ٢٧/يناير/٢٠٠٣

هذا وكان رئيس لجنه "أنموفيك" والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قدما تقريرهما الأول في السابع والعشرين من يناير (٢٠٠٣) وقد كانت التقارير كلها لا تدين العراق بشكل صريح وإن كان الاتهام الذي وجه للعراق أنه لا يتعاون بشكل تام مع المفتشين ولم يقدم المعلومات الضرورية الهامة عن أسلحة التدمير الشامل.

وفي هذا الإطار طلبت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع لمجلس الأمن لسماع تقرير وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والذي ادعى تقديمه بيانات ومعلومات تؤكد امتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل وشملت تسجيلات صوتية لبعض القادة تدعى الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمت بهدف إخفاء أسلحة التدمير الشامل كما شملت صوراً أيضاً عن العربات المتنقلة التي ادعت أنها عبارة عن معامل لإنتاج الأسلحة البيولوجية كذلك صوراً أخرى لمواقع يتم فيها إخفاء أسلحة التدمير الشامل العراقية.

٨- التقرير الثاني للمفتشين في ١٤ فبراير (٢٠٠٣)

تقرير رئيس لجنه أنموفيك:-

في ١٤ فبراير (٢٠٠٣) قال هانس بليكس في تقريره أمام مجلس الأمن لو كان العراق تعاون بشكل مُرضٍ عام (١٩٩١) لكانت مرحلة نزع الأسلحة في ظل القرار ٦٨٧ قصيرة ولكان بالإمكان تجنب عقد من العقوبات وأكد أن استئناف عمليات التفتيش يساهم فعلياً في الاطلاع على ما قام به العراق بعد رحيل المفتشين عام (١٩٩٨) من بغداد وقال إن عمليات التفتيش تساهم فعلياً في ردم الفجوة التي خلقها غياب المفتشين بين ديسمبر (١٩٩٨) ونوفمبر (٢٠٠٢) في مجال الاطلاع على التسليح العراقي.

وشكك رئيس لجنه (أنموفيك) في التفسير الأمريكي للصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية التي عرضها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في الخامس من فبراير على أنها أدلة على أنشطة مشبوهة في موقع تسليح عراقي وقال بليكس (قد يكون الأمر متعلقاً بنشاط روتيني وليس عملية نقل ذخائر محظورة مع اقتراب عملية تفتيش محتملة في إشارة إلى الصور التي عرضها باول في الخامس من فبراير على أنها أدلة أمريكية ضد العراق وقال إنها تظهر نقل أسلحة من موقع عراقي).

وأكد بليكس عدم وجود أي دليل على أن العراق كان يعلم مسبقاً بوجهة الخبراء الدوليين في إطار عمليات التفتيش عن أسلحة دمار شامل وأضاف لم نطلع أبداً على دليل مقنع يظهر أن الجانب العراقي كان على علم مسبق بوصول المفتشين وقال إن العراق قدم تعاوناً من الناحية الإجرائية خصوصاً الدخول الفوري للمواقع دون إبطاء أو أية مشاكل لاسيما دخول القصور الرئاسية ونوه باستمرار هذا التعاون الجوهري الذي لا غنى للمفتشين عنه، لكنه قال إن الأمر يتطلب أكثر من فتح الأبواب، فعليه عرض ما تبقى من مواد محظورة أو أدلة

على تدميرها مشيراً إلى عدم العثور مفتشي لجنة أنموفيك على أي مواد محظورة
عدا عدد قليل من الرؤوس الكيماوية الفارغة.

ولفت النظر إلى عدم حسم مصير بعض مواد غاز الأعصاب والجمرة
الخبیثة التي يقول العراق أنه دمرها مضيفاً أن العراق أضاع فرصة لتوضيح
مصير هذه المواد في الملف الذي قدمه عن أسلحته وقال إن مهمة المفتشين
ليست العثور على كل المواد المحظورة ولفت إلى مشكلة فنية في التحقق من
تدمير غاز الأعصاب والخبراء مازالوا يدرسون الأمر وهناك شكوك في شأن
دفن هذه المواد.

وأشار بليكس إلى تحقيق تقدم بالنسبة إلى تعاون بغداد في الأسابيع الأخيرة
ولا سيما في مجال الالتقاء بالعلماء على انفراد والسماح باستخدام طائرات
(يو-٢) لكنه أوضح أنه لا يعلم شيئاً عما حدث للعديد من الأسلحة المحظورة
وقال هذا مهم جداً وأضاف منذ وصولنا إلى العراق قمنا بأكثر من ٤٠٠ عملية
تفتيش لأكثر من ٣٠٠ موقع وجميع عمليات التفتيش جرت من دون إخطار
مسبق والوصول إليها كان دائماً تقريباً ما يحدث سريعاً.

ونكر أن عمليات التفتيش شملت مواقع رئاسية كما استخدمت في بعضها
رادارات تخترق الأرض وكشف أن العراق يملك صواريخ يفوق مداها المسافة
التي تسمح بها قرارات الأمم المتحدة وقال (فإن نموذجي صاروخ الصمود ٢-
قادران على تجاوز مسافة ١٥٠ كم ونظام الصواريخ هذا محظور حالياً بموجب
القرارين ٦٨٧، ٧١٥ الصادرين عن مجلس الأمن عام (١٩٩١) وأضاف أنه
من الضروري إجراء تدقيق إضافي في المعلومات التي قدمتها السلطات العراقية
عن نظام صواريخ آخر أطلق عليه اسم (الفتح) كي يتم الاطلاع على قدرات
نظام صاروخ الفتح).

وطالب بليكس العراق بأن يحدد بوضوح وضع الجمرة الخبيثة وغاز
الأعصاب والصواريخ طويلة المدى) وهو ما يعني عدم إدانة لامتلاك العراق
أسلحة التدمير الشامل.

٩- تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي أن المفتشين الدوليين (لم يعثروا على أنشطة نووية أو أنشطة مرتبطة بالأسلحة النووية المحظورة تجرى حالياً في العراق).

وأضاف أن خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من الأسلحة النووية تثبت أنه من الممكن لاسيما مع وجود نظام تحقق حازم، تقويم وجود أو عدم وجود برنامج نووي حتى من دون التعاون التام من جانب سلطات الدولة المعنية، لكنه حض بغداد على التعاون بصورة تامة وفعالة للتعجيل بعملية التفتيش.

ونوه بتعاون العراق الذي (سمح بالوصول إلى كل الأماكن من دون إبطاء أو عراقيل) وأشار إلى أن المرحلة الجديدة هي التأكد من عدم استخدام المعدات ذات الاستخدام المزدوج في نشاطات محظورة.

وأشار إلى وجود بعض القضايا مازالت قيد البحث ولم نتوصل إلى نتيجة في شأنها بعد، مثل مادة (إتش. إم. إكس).

وقال إن الوكالة الدولية للطاقة النووية مستمرة في عمليات التفتيش المفاجئة وتعزيز قدراتها في التحقيق والمراقبة ومقارنة المعلومات التي تحصل عليها مع المعلومات التي يقدمها العراق.

واعتبر المدير العام للوكالة قرار الرئيس العراقي صدام حسين حظر أسلحة الدمار الشامل وقال (رفع هذه العقبة القانونية يعتبر بالنسبة إلى العراق خطوة في الاتجاه الصحيح لإبداء رغبته في الانصياع للالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن).

وحدث العراق على تأكيد (التزامه التعاون بالاستمرار في ترجمة ذلك عملياً) وختم كلمته بعدم وجود دليل لدى الوكالة على نشاطات نووية لدى العراق.

وجهات النظر المختلفة:

اعتبر وزير الخارجية الأمريكية أن التقدم الذي أحرزه المفتشون ليس كافياً وطالب الأمم المتحدة بالبدء في دراسة العواقب الوخيمة للعراق وطالب نظيره البريطاني جاك سترو الرئيس صدام حسين بتغيير فوري وكامل في تصرفاته لتجنب الحرب مشدداً على أن بغداد تواجه العواقب الوخيمة إذا لم يتغير سلوك صدام.

وفي مؤشر مهم إلى أن الانقسام في مجلس الأمن الذي يتعمق يوماً بعد الآخر أعلن وزير الخارجية الفرنسي "دومينيك دوفيلبان" أنه فخور بكونه من (بلد قديم في قارة قديمة طبقاً للاتهام الأمريكي لأوروبا) ودعا المجلس إلى عقد جلسة في ١٤ مارس (٢٠٠٣) لتقويم عمل المفتشين نافياً أن تكون للعراق أي علاقة بتتظيم (القاعدة) ودعا وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف إلى مواصلة عمليات التفتيش لأنها تسير بسلاسة مطالباً العراق بمواصلة تعاونه مع المفتشين.

أما وزير الخارجية السوري فاروق الشرع فقارن بين موافقة العراق على القرارات الدولية وتعاونه مع المفتشين واعترافه بحدود الكويت واستقلالها وامتناع إسرائيل عن تطبيق ٥٠٠ قرار دولي وامتلاكها أسلحة دمار شامل وقال إن التعامل مع الحالتين يتجاوز قضية المعايير المزدوجة إلى التعرض لحقوق ومصالح (المسلمين والعرب).

١٠- مهلة للعراق حتى أول مارس للموافقة على تدمير صواريخ

الصمود - ٢:

في الحادي والعشرين من فبراير (٢٠٠٣) طلب كبير مفتشي الأمم المتحدة من العراق تدمير صواريخ الصمود - ٢ التي يمتلكها في الوقت الذي قدم فيه هانز بليكس رئيس لجنة أنموفيك تقريره الدوري إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ٢٠٠٣/٢/٢٨ أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن بالإمكان البدء في ٢٠٠٣/٣/١ بتدمير صواريخ الصمود - ٢ العراقية التي تتجاوز المدى

المسموح به وهو ١٥٠ كم وجاء تأكيد المتحدث في اليوم التالي لإعلان العراق موافقته على تدمير هذه الصواريخ.

وقالت مصادر عراقية إن نحو ٥٠ صاروخاً من نوع الصمود - ٢ وزعت على وحدات الجيش إضافة إلى ٥٠ صاروخاً آخر لا تزال قيد التصنيع وجاري تجميع الكل لتدميرها.

كذلك تعمل واشنطن على التقليل من أهمية الموقف العراقي واستبق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الموافقة العراقية على تدمير الصواريخ واتهم رامسفيلد بغداد بصورة عامة بأنها (تماطل) وبأنها (قاومت عبر إعلان ناقص) في ديسمبر طلبات الأمم المتحدة بنزع السلاح الكامل وقد قام المفتشون بتدمير عدد لا بأس به من هذه الصواريخ قبل إلغاء مهمتهم في العراق.

وبرغم ما يبدو من تراجع العراق وجهوده في تنفيذ قرارات مجلس الأمن كان آخرها موافقته على تدمير الصواريخ أرض أرض من طراز الصمود-٢ والتي أعلن أن مداها لا يزيد عن ١٥٠ كم وهو المدى المسموح به إلا أن إصرار مفتشي الأمم المتحدة دفعه إلى الانصياع لاقتراحاتهم وبدأ في التدمير منذ الأول من مارس (٢٠٠٣) بهدف عدم إيجاد ذريعة تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتحقيق عدوانها.

ثالثاً: محددات الأزمة العراقية الأمريكية:

١- السياسة الخارجية الأمريكية:

يرى المحللون أن السياسة الأمريكية عبارة عن خليط متفاوت التركيب من الواقعية والبرجماتية كما أن المفكرين أيضاً يرون أن غالبية الطبيعة البشرية شريرة في الأساس وبالتالي فالغلبة للأقوى.

وهذا يعنى أن سياسة القوة هي وحدها المسيطرة على العلاقات بين البشر كما أنه بالإمكانية التوصل إلى السلام الدائم بين البشر عن طريق تحقيق التقدم الفكري والأخلاقي للجنس البشري.

في الواقع أن أمريكا كانت مثالية طيلة القرون السابقة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويمكن القول بشكل عام أنها لم تكن شريرة أثناء فترة الآباء المؤسسين: جورج واشنطن، بنيامين فرانكلين، إبراهيم لنكولن، توماس جفرسون.. إلخ في ذلك الوقت كان الحلم بالمثل العليا هو الذي يتغلب على الواقعية والمكافيلية دون أن يلغي ذلك وجود الأخيرة وبخاصة لدى جفرسون.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت أمريكا إلى سياسة الواقعية والقوة والتوسع الإمبراطوري وتخلت عن النزعة المثالية إلى حد كبير دون أن يعنى ذلك أنها انتهت بالطبع. وقد حصل في أوروبا تطور معاكس فأوروبا كانت واقعية من الناحية السياسية طيلة القرن الاستعماري الكبير التاسع عشر وحتى منتصف العشرين وبعدئذ أصبحت مسالمة وانتقلت عموماً إلى سياسة تحترم القانون الدولي وتتميز بالطابع الأخلاقي الإنساني ولكن العلماني فأوروبا أكثر علمنة من أمريكا بكثير.

في الواقع أن أمريكا وطيلة كل تاريخها كانت تتأرجح بين ميلين ميل الانعزالية والتفوق على الذات وميل التوسع والانخراط في مشاكل العالم. ولقد لعبت دوراً إيجابياً بل وحاسماً في حل العديد من الأزمات والقضايا الأخرى كما يتضح من كلام جيرار شاليان. نضرب كمثال على ذلك موقفها من سياسة التطهير العرقي الإجرامية في البوسنة والكوسوفو وقضايا أخرى عديدة أيضاً. ولكنها أخطأت بشكل أساسي في فيتنام وفلسطين.

في عهد كلينتون كانت المبادئ التي تقود السياسة الأمريكية بسيطة جداً كانت تتمثل في نشر النموذج الأمريكي القائم على الديمقراطية والحرية في شتى أنحاء العالم وكذلك عولمة التبادلات التجارية والمصرفية لكي تتفتح معظم الأسواق أمام البضائع الأمريكية وكان "فرنسيس فوكويان" ينظر لهذا الاتجاه

السياسي ويخلع عليه مشروعية فلسفية عن طريق الارتكاز على هيجل، فمعلوم أن هيجل قال بأن التاريخ انتهى بانتصار نابليون في معركة (بيننا) وكان يعنى انتصار المثل العليا للثورة الفرنسية أي الحرية، المساواة، الإخاء لقد انتصرت الحرية على الاستبداد وانهار النظام الإقطاعي اللاهوتي القديم الذي كان يحكم أوروبا منذ مئات السنين.

وعندما وصل "جورج دبليو بوش" إلى سدة السلطة كان ميالاً إلى النزعة الانعزالية والتفرغ لمشاكل أمريكا وعدم التدخل في شؤون العالم إلا بالحد الأدنى ولكن ١١ سبتمبر لم يسمح له بذلك فبعد هذا الحدث تغيرت سياسة أمريكا وأولوياتها وأصبحت أمريكا أو قيادتها السياسية مقتنعة أنه لا أمان لأمريكا ما دام أعداؤها في الخارج مطلقي السراح. لقد وصلوا إليها في عقر دارها وينبغي أن تلاحقهم في عقر دارهم أيضاً وهكذا عادت فلسفة هوبز إلى الساحة من جديد وانتصرت على فلسفة كانط وروسو المسالمة والأخلاقية إن القيادة الأمريكية مقتنعة بأنه مع شخصيات من نوعية بن لادن وصادام وسواهما فإن سياسة الأخلاق والقانون لا تجدي نفعاً فهم لا يفهمون إلا لغة القوة ولا يحترمونك إلا إذا كنت أقوى منهم وأشد فتكاً. ولهذا السبب انتصر الصقور في واشنطن وسيطروا على مراكز القرار.

إن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هي استراتيجية كفاح وصراع فالقيادة الأمريكية تعتقد بأن المواجهة الكبرى بين قوى الخير وقوى الشر قد اندلعت وإذا كانت أمريكا واثقة من نهاية الصراع لصالحها إلا أنها تعرف أنه سيكون صعباً ومريراً وطويلاً ولكن بما أن قوى الخير تتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي ساحق فإن قوى الشر ستتهار. وبالتالي فالمحور الأساسي للاستراتيجية الأمريكية هو الشعور بالرسالة أو المهمة التاريخية. فأمريكا تعتقد بأنه يقع على كاهلها مهمة إنقاذ الحضارة الغربية وهي لم تختَر ذلك اختياراً وإنما واجب فرض عليها ومسؤولية، فلو أنها خيرت لربما اختارت العزلة وراء حدودها والعيش بنعيم ورفاهية بعيداً عن المشاكل ولكن الظروف أجبرتها على ذلك

وينبغي عليها أن تكون على مستوى التحدي. ولكي تتجح في أداء مهمتها الجديدة بعد أن أطاحت بإمبراطورية الشر، أي الشيوعية فإنها بحاجة إلى التصرف بكل حرية، بمعنى آخر فإنها ستعود إلى الميكافيلية التي تقول بأن الغاية تبرر الوسيلة. وبالتالي فكل الضربات أصبحت مباحة ومشروعة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فبما أن العدو لن يتورع عن استخدام أشد أنواع الإرهاب قتلاً وتدميراً فإن محاربته لن تكون بالمواعظ الأخلاقية ولكن هل يحق لأمريكا أن تتدخل في العالم كما تشاء وتنتهي أم أنه ينبغي عليها أن تنقذ بالقانون الدولي؟.

٢ - الهدف الأمريكي من السيطرة على الخليج:

يتضح الهدف الأمريكي من السيطرة على منطقة الخليج إذا ما عرفنا بأن هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة لم تكتمل بانتصارها على الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية القديمة إذ جاء النصر في الحرب الباردة نصراً عسكرياً وسياسياً حقق للولايات المتحدة سيطرة عالمية على مستوى هذين العنصرين من عناصر القوة العسكرية والسياسية ولكن يبقى الاقتصاد كضلع ثالث في هذا المثلث.

ورغم تسليم العالم بأن نهاية الاتحاد السوفيتي تعني أن هناك قوة عظمى وحيدة في هذا العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأن النظام العالمي يتسده هذا القطب الأوجد، إلا أن الأمر لم يحسم على المستوى الاقتصادي فبدأ العالم أحادي القطبية عسكرياً وسياسياً ولكنه في الوقت ذاته متعدد القطبية اقتصادياً حيث ظهرت أوروبا الموحدة كمنافس اقتصادي لأمريكا وخصوصاً الاقتصاد الألماني كذلك ظهر منافسون آسيويون على رأسهم الصين واليابان.

وهكذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتسيد الضلع الثالث لعناصر القوة وهو الاقتصاد. لذا لجأت لاستخدام القوة العسكرية والسياسية كي تضمن سيطرة اقتصادية أو على الأقل ترتيب أوراق الحالة الاقتصادية العالمية بما يخدم الاقتصاد الأمريكي.

الناظر إلى الاقتصاديات الثلاثة المنافسة لأمريكا (الاقتصاد الصيني والياباني والأوروبي) لا يفوته أن يتعرف على قاسم مشترك يمثل نقطة ضعف في هذه الاقتصاديات. نقطة الضعف هذه تتمثل في اعتماد الجميع على بترول الخليج لإدارة ماكينة هذه المجتمعات إذ تستورد الصين مثلاً ٨٠% من بترولها من منطقة الخليج الشيء نفسه ينطبق على أوروبا واليابان اعتماداً شبه كامل على بترول الخليج بينما تستورد الولايات المتحدة من المنطقة ما بين ١٦% إلى ١٨% مما تستخدمه من البترول من المنطقة العربية ومن هنا يتضح أن الوجود الأمريكي في الخليج ليس لتأمين وصول البترول إلى أمريكا بسعر مقبول كما يدعى البعض ولكن للضغط على أوروبا واليابان والصين وبذلك تستخدم أمريكا قوتها العسكرية للسيطرة الاقتصادية وتتحول السيطرة السياسية والعسكرية إلى سيطرة عسكرية واقتصادية وسياسية. وإذا كانت هذه تشكل نواة السيطرة الأمريكية من خلال استراتيجيتها تجاه الدول المنافسة اقتصادياً فإن التدخل في العراق لم يعد أمراً عادياً لتغيير نظام وإنما هو ضرورة استراتيجية تفرضها معطيات الخارطة الجيوسياسية العالمية الجديدة.

فالأمريكيون يرون أنفسهم الآن على حد قول أحد أعضاء مجلس الأمن القومي أنهم (حاملو راية الإمبراطورية البريطانية في الخليج).

ولكي تتحقق هذه السيطرة يصبح التدخل في العراق ضرورياً ولكن المختلف هذه المرة هو عدم الاعتماد على العرب كثيراً في هذه المعادلة الجديدة بل ستعتمد أمريكا على أطراف غير عربية مثل إسرائيل والهند وتركيا ذلك لأن الموضوع ليس العراق وإنما هو خاص بأوروبا واليابان والصين كمنافسين.

لذلك نجد تمللاً أوروبياً - باستثناء بريطانيا - وربما عدم القبول ورفض الحروب ضد العراق أو أي حرب تمكن الأمريكيين من السيطرة المطلقة على بترول الخليج.

أما كيف يحقق الأمريكيون هدفهم هذا فالأمر يحتاج إلى فهم التكتيكات الأمريكية لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية وإذا ما أخذنا السلوك الأمريكي تجاه

بغداد حيث يبدو جلياً أن أمريكا اعتمدت على استخدامين أساسيين للقوة يمثل القرار ١٤٤١ الشق الناعم والقانوني من القوة الأمريكية، هذه القوة الناعمة SOFT POWER تتمثل في محاولة إضفاء طابع عالمي على عمل فردي، بحيث يبدو التصرف الأحادي وكأنه سلوك يمثل الإجماع الدولي أما الشق الثاني من القوة وهو شق القوة الصلبة HARD POWER فهو يتمثل في وجود عسكري فعلى مثل قيادة الأسطول الخامس في البحرين ووجود القيادة المركزية التي انتقلت من "تامبا - فلوريدا" إلى "قاعدة العديد" في قطر إضافة إلى كل التجهيزات العسكرية المتقدمة.

في حالة العراق يمكن القول إن الحرب قد بدأت بالقرار ١٤٤١ القاضي بنزع السلاح من العراق وقد يتصور البعض أن هذا هدفها. الحقيقة هي أن عملية التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل خصوصاً البيولوجية والكيميائية من العراق يقع في إطار ما يعرفه العسكريون بأنه حماية للقوات التي ستدخل العراق Force Protection أي أن ما ستقوم به أطقم التفتيش هو إفقاد العراق أسلحته حتى يزول الخطر في حالة الاشتباك معه أي تجريد النظام من الأسلحة البيولوجية والكيميائية هو تهديد لضربة ولكن بنسبة خسائر أقل للجيش الأمريكي من هنا نزع السلاح ليس بديلاً عن الحرب وإنما هو بداية لها.

٣- السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

تتلخص وجهة النظر الأمريكية في أنه تعاني دول منطقة الشرق الأوسط من مشكلات عده تمر بها دول المنطقة، هناك في الوضع ما يغري بعض المراقبين بالدعوة إلى الانسحاب وترك مجتمعات المنطقة لصراعاتها لكن الحقيقة الصعبة هي أن الشرق الأوسط المتورط في صراعاته الداخلية يشكل خطراً على الشعب الأمريكي مثلما هو خطر على شعوب منطقة الشرق الأوسط موطن بعض أصدقاء الأمريكيين وموقع ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط ومنبت إرهابي ١١ سبتمبر أي أن الكثير يتوقف على أوضاعه وسيكون للوقوف مكتوفي الأيدي أمامها عواقب وخيمة.

وتتلخص وجهة النظر الأمريكية أن للولايات المتحدة وأصدقائها والمجتمع الدولي في المنطقة مصلحة قوية في استعادة الأمل من خلال جدول أعمال يقوم على التصدي للإرهاب ونزع سلاح العراق والتوصل إلى السلام بين العرب وإسرائيل ودعم الإصلاح الاقتصادي والسياسي الداخلي.

وإذا كان لكل من هذه الأهداف أهميته الخاصة فيجب ألا يوضع أي منها رهينة لغيرها أو تناولها متفرقة بل علينا متابعتها كلها في شكل متزامن ومن خلال استراتيجيات متماسكة بعيدة المدى تبني على الجهود الحالية لشعوب المنطقة وحكومتها.

٤- الحرب على الإرهاب:

بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية أوضح الرئيس بوش مجدداً بما لا يقبل الشك رفضه للفكرة القائلة بأن قضية ما يمكن أن تشكل تبريراً لقتل الأبرياء وهو لم يقم بذلك باسم الشعب الأمريكي وحده بل باسم كل شعوب العالم المتحضر.

وقد نظم الرئيس بوش منذ ذلك الحين التحالف الدولي الذي حرر أفغانستان حيث قال "ونحن نواصل مع شركائنا استخدام كل الوسائل المتاحة السياسية والدبلوماسية والمالية والاستخباراتية والأمنية والعسكرية للقضاء على لعنة الإرهاب".

وقد ذكر بوش في مؤتمر حديث عن الحرب ضد الإرهاب:

"إنها حرب على العنف المتطرف وليس على العالم الإسلامي أو العربي ذلك أن إرهابي ١١ سبتمبر وبالي وأشباههم هم أعداء العرب والمسلمين لقد دنسوا ديانة عظيمة لكي يبرروا جرائمهم" ولأصدقائنا في الشرق الأوسط مصلحة خاصة في هذه الحرب لقد عانى الكثير منهم من الإرهاب وشاهد الكل تهديده للاستقرار والمجتمع والتقدم".

تواجه دول المنطقة والمجتمع الدولي ككل تهديداً حقيقياً متنامياً من نظام صدام حسين في العراق إنه يشكل خطراً على شعبه منذ أكثر من عقدين وقاد العراق إلى كارثتين واستعمل السلاح الكيماوي ضد النساء والأطفال العراقيين ومارس كل ما يمكن تصوره من إرهاب.

إنه أيضاً خطر على جيرانه وقد طالبت الأمم المتحدة بغداد قبل ١١ سبتمبر بالتخلي عن أسلحتها للدمار الشامل ووافق صدام حسين على ذلك لكنه منذ ذلك الحين يواجه قرارات مجلس الأمن بالإنكار والمراوغة.

إن تحدي صدام المستمر لهذه القرارات شكل استفزازاً لكل أعضاء الأمم المتحدة. وهذا سبب وقوف الرئيس بوش أمام الجمعية العامة في ١٢ سبتمبر (٢٠٠٢) وتحديه للأمم المتحدة أن تقوم بمسئوليتها، وهو أيضاً السبب في التصويت الإجماعي من مجلس الأمن على قرار جديد صارم (١٤٤١) يقدم للعراق الفرصة الأخيرة لتحمل مسؤولياته. إن على النظام العراقي إما التنازل عن سلاحه طوعاً أو يُنزع بالقوة الخيار أمامهم ولا مجال للتأجيل.

٥- السلام العربي - الإسرائيلي:

تري الإدارة الأمريكية الإرهاب والعنف عقبتان على الطريق إلى مستقبل واعد خصوصاً بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين. الطريق الوحيد إلى ذلك المستقبل هو إنهاء الإرهاب والعنف وليس هناك طريق آخر غير اللجوء إلى مائدة المفاوضات (وهنا خلط متعمد لأن المقاومة الفلسطينية ليست إرهاباً بل حق مشروع).

لقد شهد الصراع ما يكفي ويزيد من الموت ويستحق الفلسطينيون والإسرائيليون أفضل من هذا وسيكون هذا السلام الفلسطيني - الإسرائيلي بدوره جزءاً من جهد واسع نحو سلام شامل بين إسرائيل وكل جيرانها من ضمنهم سورية ولبنان يقوم على الأسس المعروفة - مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧.

إن لكل دولة في المنطقة مصلحة حيوية في هذه التسوية ولا يمكن لأي حكومة أن تتخلى عن مسؤوليتها في المساعدة. وكان هذا السبب في ترحيب الرئيس بوش بمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت عام (٢٠٠١) كما أنه السبب في رفض أي دولة تلتزم بالسلام حق إيواء مجموعات متطرفة تقوم بقتل المدنيين، فالسلام الشامل لا يمكن التوصل إليه أبداً من خلال العنف.

٦- دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي:

وهي محاربة الإرهاب ونزع سلاح العراق والتوصل إلى السلام العربي الإسرائيلي، لكنها رغم ذلك ليست التحديات الوحيدة التي تواجهها شعوب المنطقة وقياداتها ذلك أنهم يواجهون أيضاً عوائق اقتصادية وسياسية كبرى على الطريق نحو الغد المؤمل به.

وترى التقارير الأمريكية أن الحقائق بذاتها مثيرة للقلق فالدخل الفردي في عموم الشرق الأوسط يعاني من الركود أو التراجع ويتأخر النمو حتى مع تزايد القوة العاملة ويشكل الأطفال تحت ١٤ سنة ٤٥% من سكان العالم العربي فيما سيتضاعف عدد السكان في عموم المنطقة خلال الربع الأول من القرن.

بالمقابل فإن اقتصاديات الشرق الأوسط غير مؤهلة للتعامل مع تدفق الشببية على سوق العمل فيما تستمر في التراجع حصة المنطقة من مجمل الإنتاج العالمي ومن التجارة العالمية والاستثمارات وتعاني غالبية اقتصاديات المنطقة من الافتقار إلى الشفافية وضعف أسواق رؤوس المال والقيود على التجارة وقوة العمل المفتقرة إلى المهارات الحديثة. وبلغ مجموع الاستثمارات التي نقلها المستثمرون المحليون إلى خارج الشرق الأوسط أكثر من تريليون دولار.

وإذا أخذنا في الاعتبار المصالح الكبرى المتوقفة على كل هذا علينا بذل كل ما لدينا (أي أمريكا) من جهد لدعم أولئك الذين يعملون لفتح اقتصادياتهم

وتوسيع الفرص أمام مواطنيهم. إن هناك أكثر من نموذج واحد للتغيير لكننا ندعو بقوة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وتعليم الأطفال لكي يستطيعوا التنافس في الاقتصاد العالمي الحديث.

كما نساند في الوقت نفسه مساعي تعزيز المشاركة السياسية خصوصاً للنساء، والواقع أن وزير الخارجية باول اجتمع مع وفد من القيادات النسائية من أنحاء العالم العربي زار للولايات المتحدة الأمريكية لتعلم المهارات اللازمة للحملات الانتخابية والاطلاع على عمليات الانتخاب وقد أثارت حماسة وجدية القيادات النسائية الإعجاب وأعطت مثلاً حياً على ما يمكن إنجازه عند إطلاق القدرات الإنسانية الكامنة في المنطقة.

كما سنعمل مع المربين والآباء للمساعدة على تهيئة الأحداث لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين إننا ندرك الحاجة إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام الطلبة العرب والمسلمين بالتوافق مع متطلبات أمننا الداخلي إننا لا نستطيع ولا ننوي الاستغناء عن التعامل مع جيل بأكمله من الشباب العربي لسنة (٢٠٠٢) على مدى انشغال شعوب الشرق الأوسط نفسها بهذه القضايا.

وللولايات المتحدة من جهتها مصلحة عميقة في تشجيع هذه التغيرات البنيوية البعيدة المدى. إن غالبية هذه التحديات خارج دائرة سيطرتنا لكنها ليست خارج قدرتنا على التأثير وهنا أيضاً تبدو أهمية تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لأنه يغطي المخطط العام لجدول أعمال العالم العربي إذ يحاول استعادة الأمل وبمقدورنا دعمه ونحن مصممون على ذلك.

٧- إعادة تشكيل العالم على الطريقة الأمريكية:

ركزت أطراف فاعلة منذ الساعات الأولى لأحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) الاتهام نحو العرب والمسلمين حيث تركزت الاتهامات على كل من أفغانستان والعراق، وانقسام الإدارة الأمريكية ما بين من يؤيد ضرب الدولتين مرة واحدة والفريق الآخر الذي فضل تأجيل العراق والبدء بأفغانستان.

ويتضح ذلك من صقور الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي الذي عين في مقدمة مستشاريه في تلك المرحلة "برنارد لويس" المعروف بأفكاره المعادية ضد كل ما هو عربي وإسلامي وجعله عضواً دائماً في كل اجتماعاته.

أما "كوندا ليزا رايس" مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي فقد ركزت في تصريحاتها ومناقشاتها منذ إبريل (٢٠٠٢) على أن النظام الدولي أصبح في حالة سيولة منذ انهيار القوة السوفيتية، والآن من وجهة نظرها فترة من الفرصة الضخمة لفترة قريبة الشبه بما جرى عالمياً بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٧ طبقاً لوجهة نظرها عندما وسعت القيادة الأمريكية قاعدة الدول الحرة والديمقراطية واعتبرت اليابان وألمانيا هنا نموذجاً لخلق توازن جديد للقوى لصالح الحرية، أي بمعنى أنها فرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تشكيل العالم على هواها ولحسابها وهو ما ورد تفصيلاً بعد ذلك في استراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي والذي جرى نشرها في العشرين من سبتمبر (٢٠٠٢).

وفي الحقيقة فإن الإدارة الأمريكية الجديدة منذ وصولها إلى السلطة في يناير (٢٠٠١) وهي تتحرك منهجياً لتغيير الهيكل العام لكل السياسات الدولية فمنذ البداية:-

- قطعت المفاوضات التي أجرتها إدارة بيل كلينتون السابقة بنجاح مع كوريا الشمالية.
- جمعت دورها في المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل وسلطات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- اتجهت إلى الانسحاب من طرف واحد من معاهدة ١٩٧٢ مع موسكو لتثبيت التوازن الصاروخي الإستراتيجي.
- رفضت بروتوكول كيوتو للبيئة.
- أوقفت سلسلة من المعاهدات الدولية للحد من التسليح.

- دعت إلى إقامة نظام جديد للدفاعات الصاروخية في الفضاء.

وباختصار فإن الرئيس بوش والإدارة الأمريكية الحالية سعت منذ البداية إلى قلب القواعد التي حكمت الحياة طوال الأعوام الخمسين الماضية.

لم يأت كل هذا من فراغ فقبل عشر سنوات حينما كان تشيني وزيراً للدفاع وبول وولفويتز مساعداً له في عهد الرئيس جورج بوش الأب حاول الاثنان وضع عناصر عقيدة أمريكية جديدة لعالم جديد تكون واشنطن مركز قيادته والسيطرة عليه وعندما جاء جورج بوش الابن إلى السلطة ومعه "ديك تشيني" نائباً له و"ولفويتز" نائباً لوزير الدفاع بدأ استكمال عناصر العقيدة المؤجلة، دخل جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض بشرعية سياسية ناقصة ومثيرة للجدل وهو ما جعله رهينة في يد أكبر مجموعتين من أقوى المصالح النافذة في الصناعات العسكرية وهذه المجموعة الأخيرة هي نفسها التي كان الرئيس الراحل "دوايت إيزنهاور" حذر في خطابه الرئاسي الأخير من خطورة سيطرتها على السياسة الأمريكية قبل ٤٠ عاماً.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر كانت هناك فرصة كبرى للتعجيل بصهر العناصر المتفرقة السابقة في عقيدة واحدة شاملة خصوصاً أن مواجهته تلك الأحداث وعواقبها تعطى للرئيس بوش شرعية كاملة بديلاً من الشرعية الناقصة سياسياً وحتى صباح ١١ سبتمبر كانت هناك ملفات جاهزة منفصلة عن بعضها بعضاً. ولكل ملف دواعيه وملابساته وعوامله الحاكمة ملف لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وملف لأفغانستان وثالث للعراق ورابع لكوريا الشمالية وخامس لإيران... إلخ فقط بعد الساعات الأولى لأحداث ١١ سبتمبر أصبح ممكناً دمج كل تلك الملفات معاً والانطلاق منها إلى صياغة العقيدة الجديدة الشاملة تحت عنوان حرب عالمية ضد الإرهاب مع إصرار أمريكي على ترك تعريف الإرهاب مطاطاً بما يسمح للإدارة بإضافة أهداف جديدة وتشكيل تحالفات جديدة في كل مرحلة.

روسيا مثلاً كانت مهمة في تسهيل غزو أفغانستان لكن لمجرد انتهاء الحملة العسكرية الأمريكية لم يجد الرئيس الأمريكي بوش كلمة شكر واحدة يوجهها لروسيا في خطابه عن (حالة الاتحاد) ولم يشكر أيضاً دولاً أخرى بخلاف باكستان (باكستان نفسها مؤجلة لمرحلة تالية) وإيران التي كانت مساعدتها حيوية لتشكيل الحكومة الجديدة في أفغانستان أصبحت مستبعدة بالكامل في المرحلة التالية بل وجزءاً من (محور الشر) المعلن أمريكياً، السعودية التي جرى الإلحاح عليها للمساهمة مالياً في تعمير ما خربته ودمرته أمريكا في أفغانستان أصبحت مستهدفة إعلامياً وسياسياً حتى تدعن للمرحلة التالية من (عقيدة بوش)، مصر التي تعاونت مع أمريكا لمكافحة الإرهاب قبل ١١ سبتمبر وأثناءه وبعده أصبح أقل كاتب أمريكي يهددها بين صباح وآخر بقطع المعونة الأمريكية عنها إذا لم تصبح جزءاً من الحلف الجديد، العراق الذي كان ملفه مؤجلاً في الصباح التالي لأحداث ١١ سبتمبر جرى الالتفات إليه بتركيز شديد باعتباره الهدف الملح التالي مباشرة.

جرى مبكراً في الإعداد لتلك المرحلة تسريب معلومات لربط العراق بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن بدءاً بمقابلة قيل إنها جرت بين مسؤول في السفارة العراقية في براج وأحد المنسوب إليهم إرهاب ١١ سبتمبر وهكذا توالى الاستعدادات والتخطيط لتنفيذ الحملة العسكرية المقررة على العراق.

لم تكن الإدارة الحالية تتعامل برعونة مع معارضيه فقط وإنما تتعامل بخشونة غير مسبوقة مع الكونجرس أيضاً. في البداية قالت إنها ليست محتاجة إلى تفويض جديد من الكونجرس بشأن الحرب على العراق وبعدها بدأت بوضع الشرط تلو الآخر لتذهب إلى الكونجرس. وفي ذهابها رفضت حتى في الاجتماعات المغلقة إعطاء أي معلومات أو أسباب حقيقية تفسر لماذا يصبح العراق الآن - وهو تحت الحصار الصارم منذ ١٢ سنة - خطراً لم يكن عليه أبداً قبل سنوات.

اتبعت الإدارة الأمريكية نفس الأسلوب في التعامل مع مجلس الأمن والأمم المتحدة وبعد شهرين من المساومات الدولية نجحت الإدارة فعلاً في استخراج القرار ١٤٤١ تريد أن تحصر صدام حسين بين خيارين:

الأول: إما أن يقر بأنه مذنب فيحق عليه الهجوم وعلى بلده الدمار.

الثاني: أن يرفض تقديم الأدلة على أنه مذنب فيحق عليه أيضاً وعلى بلده الدمار لأنه غير متعاون مع الأمم المتحدة.

وبينما كانت تدق أمريكا طبول الحرب ضد العراق فإنها أنذرت العالم كله بملفاتها التالية الجاهزة مسبقاً هناك إيران وكوريا الشمالية وليبيا والسودان ولبنان، كل من مدخل مختلف. هناك بالموازاة سباق جديد للتسلح تفرضه واشنطن في الفضاء بحجة أن هذا يجعل أمريكا أكثر أمناً.

رابعاً: أهداف ومواقف الأطراف المؤيدة والمعارضة للحرب:

يمكن الوقوف على حقيقة الأهداف الأمريكية من حربها على العراق من مراجعة السياسة الأمريكية خلال الفترة الماضية للوصول إلى أهداف الحملة والتي يعتقد أنها تهدف إلى:-

١-التطلع إلى احتلال منابع النفط الذي دخل طوراً نوعياً عام ١٩٧٤ عندما بدأ النقاش لتعديل مبدأ نيكسون الذي يقضى بعد حرب فيتنام بعدم إرسال القوات الأمريكية إلى المناطق المتفجرة في العالم، والعمل على إحداث استثناء لهذا المبدأ يتعلق بمنطقة الخليج حيث تجسد هذا الاستثناء بمبدأ كارتر عام ١٩٧٧ ، ووضع آلية تتمثل بقوات التدخل السريع للسيطرة على تأمين منابع البترول.

٢-مخطط استراتيجي للشرق الأوسط من ثلاثة أهداف هي:

- قوة وأمن وتغزو إسرائيل.

- السيطرة على منابع النفط وطرق إمداده ووصوله.

- إقامة نظام إقليمي جديد.

٣- تأمين القيادة المنفردة للولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً وتكنولوجيا واقتصادياً للعالم وفرض سياسة العولمة التي تصب في اتجاه هذا التأمين، وفي اتجاه استثمار التفرد الدولي لتحقيق مصالحها الخاصة والمستقبلية، عولمة تقوم على أحادية القيادة أو القطبية الأمريكية وعلى الفوارق بين الشمال والجنوب والتعاضى عن القيم والتحديات الإنسانية على أساس أولوية المصالح الأمريكية وطبقاً لسياسة تهدف إلى:-

- عدم السماح لأي طرف أو قوة في العالم بالحقاق بالولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو تكنولوجياً.

- إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حقاً بالدور العالمي.

- للولايات المتحدة الحق في توجيه الضربات الاستباقية.

- فرض القيم الأمريكية عالمياً.

من الواضح أن العمل بهذه الأسس يعنى الشيء الكثير، حصر الموقف من الحلفاء وإضعافهم وإضعاف ميثاق الأمم المتحدة بصورته الحالية، وفرض الدور العالمي مباشرة وباستخدام الأمم المتحدة بصورة جديدة والقيام بضربات مستقبلية، وفقاً للرؤيا الخاصة وخياراتها وفرض القيم السياسية والاقتصادية والثقافية والنظرة للقضايا الإنسانية ارتباطاً بالمعنى الذي تقرره الولايات المتحدة الأمريكية

الأهداف الأمريكية:

في إطار هذا التقديم المختصر نأتي إلى حقيقة أهداف الولايات المتحدة من حربها على العراق وهي:-

١ - الأهداف العالمية

الهدف الجيواستراتيجي ويتضمن تأمين منظومات سياسية إقليمية مختلفة مرتبطة بالسياسة الأمريكية وتواجداً عسكرياً وأمنياً وتأمين مصالحها بما يحقق الأغراض الأساسية التالية.

- تفوق الولايات المتحدة المطلق.

- قيادتها المنفردة للعالم سياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً.

- قطع الطريق على القوى المؤهلة لتشكيل قوة عالمية عظمى وعلى تحالفاتها

والقوى المؤهلة من منظور أمريكي هي ((أوروبا - روسيا - الصين - اليابان - الهند))

- تشكيل منظومات سياسية إقليمية موالية وهي:-

- جنوب المحيط الهادي ووسط آسيا.

- الشرق الأوسط.

- منظومة داخل أوروبا.

- أمريكا اللاتينية.

- أفريقيا.

٢ - الهدف الإقليمي الخاص بالشرق الأوسط

- تشكيل نظام إقليمي جديد من المغرب إلى الباكستان ينطوي على منظومة سياسية جديدة بكل محتوياتها مع نظام أمنى يضمن وجوداً أمريكياً في مواقع محددة كما يضمن المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية والأمنية مع العمل على حل قضية الشرق الأوسط.

٣- هدف نفطي

الرغبة في الانفراد بالسيطرة على بترول الشرق الأوسط الذي يشكل أكبر احتياطي استراتيجي للنفط في العالم وبالقسط يصبح البترول العراقي هدفاً هاماً حيث إنه يشكل ثاني احتياطي للنفط في المنطقة بعد السعودية في العالم. بل لا يقتصر الهدف الأمريكي على السيطرة على بترول الشرق الأوسط بل وبترول الدول الإسلامية الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق أو التي ما زالت تحت ظله لتحقيق بذلك السيطرة على أركان الاقتصاد العالمي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية وفي مقدمة هذه الأركان الطاقة ومصادرها والنفط على وجه الخصوص.

٤- هدف مالي

تعد الولايات المتحدة برنامجاً ضخماً لتطوير إمكاناتها الاستراتيجية في ظل أهدافها للسيطرة على العالم والتفوق وهذا البرنامج يحتاج ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار إضافية حيث تضاعفت الحاجات الأمريكية نتيجة للإخفاقات والتعثر والفساد من الاقتصاد الأمريكي ونتيجة أيضاً للبرامج الطموحة للتطوير الاستراتيجي والأمني من أجل تحقيق التفوق والسيطرة. وهذا الأمر يعني أن العالم معرض إلى مزيد من عمليات الابتزاز.

-المجتمع الدولي ومرحلة التصعيد السياسي الأمريكي-

شهدت هذه الفترة حشداً عالمياً على المستوى الشعبي والرسمي الدوليين معارضاً لشن حرب ضد العراق فعلى المستوى الشعبي تزايدت المظاهرات يوماً بعد الآخر في كافة عواصم العالم منددة بالخطة الأمريكية والحشد العسكري تمهيداً للغزو هذا على المستوى الشعبي العالمي أما على المستوى الرسمي الدولي فلكل دولة أسبابها الخاصة للمعارضة.

فألمانيا وفرنسا الدولتان المهمتان في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي على سبيل المثال، تعارضان حرباً تخوضها الولايات المتحدة من دون التشاور معها لخشيتهما انفراد واشنطن بقيادة العالم وتشعران بأنهما منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة اضمحلت أهميتهما الاستراتيجية بعدما كانتا (البوابة الشرقية) لحلف الأطلسي، كما أن موقف ألمانيا وفرنسا المعارض للحرب على العراق تشكله عوامل اقتصادية فهاتان الدولتان تدركان أن شركائهما لن تحظى بعقود مماثلة لما ستحظى به الشركات الأمريكية والإنجليزية في العراق ما بعد صدام، بل إن كثيراً من الشركات الفرنسية مثل "توتال" والتي تعاقدت على تنفيذ مشاريع نفطية كبيرة في العراق خلال العقد الأخير تتوقع أن تخسر هذه العقود لشركات أمريكية إضافة إلى الخسائر الاقتصادية والاستراتيجية كما تخشى الدولتان أن يكون السلوك الأمريكي بتغيير نظام بالقوة نمطاً لتغييرات مقبلة أخرى بالقوة من دون اعتبار لمرجعية شرعية دولية وذلك خدمة لمصالح استراتيجية أمريكية.

أما روسيا فتعتبر من أكثر الدول المتضررة من التغيير في حكم العراق فالعراق مدين للاتحاد السوفيتي بحوالي ٨ بلايين دولار معظمها قيمة أسلحة دمرت أثناء حرب تحرير الكويت وللنظام العراقي علاقات اقتصادية وسياسية مع روسيا خاصة في مجال النفط ممتدة من القيادة الروسية الحاكمة إلى معارضيه، كما أن للتقارب الروسي - العراقي فوائده المادية للطرف الأول. فالشركات الروسية تحصل على بليون دولار على دورها كوسيط في بيع النفط العراقي ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، هذا عدا مبالغ أكبر تحققها الشركات الروسية من مبيعاتها لمواد ومعدات للعراق ولا بد أن تكون خشية روسيا أكبر من ألمانيا وفرنسا من أن تخسر السوق العراقية عند تغيير النظام العراقي فالأخيرتان يمكن أن تتنافسا الشركات الأمريكية على المدى الطويل في هذه السوق لجودة منتجاتهما، لكن الأمل ضعيف بأن يتحقق ذلك للشركات الروسية.

أما بالنسبة إلى الصين فهي تعارض أيضاً السياسة الأمريكية التي تهدف للهيمنة على العالم وعلى الطاقة وبحكم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع العراق ولكن في نفس الوقت هناك بعض الدول وعلى رأسها بريطانيا تؤيد هذا التصعيد الأمريكي تجاه العراق وذلك لأهداف ومصالح تخص هذه الدول. وخاصة بريطانيا التي ما زالت تتأرجح بين اندماجها في الاتحاد الأوروبي أو السير في ركاب الولايات المتحدة واحتفاظها بهذه العلاقة الخاصة التي تجعل منها الكثير. وهناك أيضاً تلك الدول المستقلة حديثاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورغبتها في الاندماج في المجتمع الغربي والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والسياسية لتحسين وتطوير إمكانياتها والسعي لمستقبل أفضل. وسيقتصر هذا التحليل على بعض الدول والقوى المؤثرة على سير ونتائج هذه الأزمة الخطيرة التي قد تعيد تشكيل النظام الدولي في المستقبل القريب.

- قوى التحالف والدول المؤيدة للحرب ضد العراق:

الولايات المتحدة الأمريكية:

هذا ومع أن الرئيس بوش قد حصل على تفويض من الكونجرس بشأن الحرب على العراق، سبقه تجانس أكبر في رؤى حكومته ومستشاريه فإن الأعلام الأمريكي والصحافة بالذات أظهرت موقفاً معارضاً قوياً للحرب حتى أنه بدا أن الصحافة الأمريكية أخذت دور ممثلي الشعب غير الرسميين المعارضين للحرب بعدما أعطى ممثلو الشعب الرسمىون (الكونجرس) تفويضاً للرئيس بشأن الحرب، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة في الصحافة الأمريكية سيلاً من التحليلات المناهضة للحرب وأرسلت معظم الصحف الأمريكية مراسلين إلى بغداد وأرسل هؤلاء تقارير تصور بالتفصيل الحالة الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي، ومدى قسوة النظام الذي يرزح تحته إلا أن معظم التحليلات انصبّت على مدى جسامه الخسائر في الأرواح التي ستصيب الأمريكيين في حال نشوب حرب وتأثير ذلك في الرأي العام الأمريكي.

الموقف البريطاني:

عندما يناقش المحللون السياسيون أزمة العراق فإن مناقشتهم تتركز على الدور الأمريكي في الدعوة إلى الحرب وعلى الدور الفرنسي والروسي في معارضتها ولكن بالنسبة للدور البريطاني فإن غالبية التحاليل السياسية تدرج الموقف البريطاني ضمن مناقشتها للموقف الأمريكي وتقوم بتهميشه وبعضها يتجاهله بشكل نهائي ويتعامل مع الموقف الأمريكي وحده.

وتتضح هذه المسألة سواء تأملنا في التحليلات البريطانية التي تتعامل مع الأزمة والمشكلة العراقية وكأنها أزمة تعنى القيادة الأمريكية وحدها وفيما يتعلق بصدام فيمكن القول بأن بريطانيا تبدو أحياناً أكثر حماساً وحرصاً من واشنطن على مواجهة النظام العراقي ومحاربته. فأتثناء الحرب العراقية الإيرانية وبينما كانت واشنطن تقوم بدعم صدام فإن لندن رفضت دعم العراق أو على الأقل كانت أقل حرصاً على دعمه من واشنطن ولقد شهدت الثمانينات من القرن الماضي بعض مظاهر التوتر بين بغداد ولندن بسبب لجوء بعض فئات المعارضة العراقية إلى لندن وانتقاد وسائل الإعلام البريطانية لنظام صدام وتوجيه تهمة التجسس من قبل العراق لمراسلي بعض الصحف البريطانية إضافة إلى قضية المدفع العملاق حيث أفادت المصادر الرسمية البريطانية بإحباطها محاولة العراق الحصول على فوهة فولاذية طويلة لمدفع عملاق يصل مداه إلى أضعاف مسافة المدفع العادي، وفي أعقاب احتلال العراق للكويت كانت رئاسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" أول من سارع إلى رفض الاحتلال وكان لاجتماعها التاريخي بالرئيس جورج بوش الأب تأثير كبير في اتخاذ واشنطن قرار الحرب ضد صدام، والذي ساهمت به بريطانيا بشكل فعال ومنذ ذلك التاريخ والقوات البريطانية تعمل جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية في الخليج لفرض العقوبات الدولية على العراق. ولقد قدم رئيس الوزراء البريطاني في أكثر من مناسبة معلومات دقيقة عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق وعن الأخطار التي يمكن أن تتجم عن استخدامه لها ولقد ازداد

الموقف البريطاني قوة وحماًساً في دعمه للسياسة الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والدعوة للحرب ضد العراق.

ولتدعيم الموقف الأمريكي ضد العراق قدم توني بليز في أواخر شهر سبتمبر (٢٠٠٢) الماضي إلى مجلس العموم البريطاني أدلته الشهيرة ضد صدام حسين والتي أوضح فيها أن العراق سيكون قادراً على إنتاج سلاح نووي خلال عام أو عامين وأنه حصل على كمية كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا وغيرها، وأن الرئيس العراقي لا يزال حريصاً على تطوير أسلحة الدمار الشامل وأن بإمكانه الآن نشر أسلحته البيولوجية والكيميائية في مدة تقل عن الساعة ومنذ صدور ذلك التقرير بدأت طبول الحرب ضد العراق تفرع من جديد في واشنطن وارتفعت أصوات المعارضة الفرنسية والروسية والصينية وهددت واشنطن عندئذ بالقيام بنزع أسلحة العراق سواء قبلت الأمم المتحدة بالشروط الأمريكية أم لم تقبل، ولكن بريطانيا سارعت إلى تهدئة واشنطن وسعت إلى تقريب وجهات النظر المتباينة ونتج عن ذلك صدور قرار مجلس الأمن الأخير الذي وضع النظام العراقي أمام تحديات فعلية لأول مرة منذ تحرير الكويت، ومن خلال التأمل في هذا الموقف البريطاني تجاه العراق يرتبط بسياسة بريطانية وهو بالتأكيد موقف لم يتخذ فقط لمجرد إرضاء واشنطن وكذلك تؤيد وتدعم أمريكا موقفها الرسمي لقولها أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأنه يسعى لتطويرها وأن لديه القدرة والرغبة في استخدامها. كما تدعم لندن رؤية واشنطن الخاصة ببناء علاقة فرضية وفعلية بين القاعدة والعراق.

وفي حين أن بعض الدول الأوروبية التي تدعم الموقف الأمريكي ضد العراق مثل إيطاليا وأسبانيا تعتمد على المعلومات والوثائق الأمريكية التي تدين العراق، فإن بريطانيا تعتمد في بناء موقفها ضد العراق على معلومات الاستخبارات البريطانية دون الاكتفاء بمعلومات CIA وإضافة إلى ذلك، فإن واشنطن نفسها تعتمد على تقارير الاستخبارات البريطانية عن العراق لتدعيم موقفها ضد صدام سواء بداخل أمريكا أم على الصعيد الدولي، وقد يكون تحالف

بريطانيا الاستراتيجية الطويل مع أمريكا إضافة إلى قناعة لندن بخطر امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل هو السبب الفعلي وراء الموقف البريطاني في العراق.

لقد اقترحت لندن ستة شروط لإدراجها كتعديل للاقتراح الثلاثي الذي قدمته كل من أمريكا وإنجلترا وأسبانيا والذي لم يكن من الممكن أن يحصل على عدد الأصوات الكافي لتمريره وذلك التعديل يهدف استصدار قرار ثان يسمح بالجوء للقوة الشيء الذي كانت تحتاجه بريطانيا لإرضاء البريطانيين وموافقتهم على الاشتراك في الحرب كما أعلنت أنها ستشارك في الحرب ردا على الملاحظات التي أبداها وزير الدفاع الأمريكي بخصوص احتمال عدم اشتراك إنجلترا ودخول أمريكا الحرب منفردة.

وأبدت بريطانيا عزمها على التوصل إلى قرار ثان، ودعت في الوقت ذاته كلا من روسيا وفرنسا إلى ((إعادة النظر)) في قرارهما استخدام حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن. وأصررت على أنها مستعدة لشن حرب على العراق. والشروط الستة هي:-

- ١- أن يعلن الرئيس العراقي أن في حوزته أسلحة دمار شامل مخبأة وأن يتعهد بتدميرها.
- ٢- السماح لـ ٣٠ من كبار علماء الأسلحة العراقيين بالتوجه إلى قبرص لكي يقابلوا مفتشي الأسلحة الدوليين.
- ٣- إعطاء توضيحات لمخزون عصيات الجمرية الخبيثة (إنثراكس) الذي يعتقد أنه في حوزته والتدمير الفوري لعشرة آلاف لتر من الإنثراكس وغير ذلك من المواد الكيميائية والبيولوجية التي يعتقد أن العراق لا يزال يمتلكها.
- ٤- التعهد بتدمير الصواريخ المحظورة.

٥- تقديم معلومات وتوضيحات عن طائرة من دون طيار بنى العراق نموذجا لها واكتشفها المفتشون الدوليون. وتشبه لندن وواشنطن في أن هذه الطائرة قادرة على نشر مواد كيميائية وبيولوجية.

٦- تسليم المفتشين المختبرات النقالة لإنتاج مواد بيولوجية لتدميرها.

الموقف الأسباني:

قدم السيد "خوسيه ماريا أثنار" رؤيته عن الأزمة العراقية الأمريكية من خلال ما كتبه في جريدة الحياة ٢٠٠٣/٣/١٥ التي توضح وجهة النظر الأسبانية من تأييدها للولايات المتحدة وأهم ما تضمنته:

- أن مرور أكثر من ثلاثة أشهر على مصادقة مجلس الأمن على القرار ١٤٤١، وهو القرار الذي يتيح أمام نظام صدام حسين الفرصة الأخيرة لنزع أسلحته كما يطالبه بذلك المجتمع الدولي منذ حوالي ١٢ عاماً، فإن النظام العراقي يواصل نهجه القاضي بعدم القيام بواجباته المتعلقة بنزع أسلحته وأن الرئيس صدام حسين لا يزال يتلاعب تلاعباً متزايداً بالقسوة بالمفتشين وبالمجتمع الدولي.

- أن القرار ١٤٤١ يشكل مطالبة المجتمع الدولي صدام حسين بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل الحالية والمستقبلية، كما أن القرار نفسه يشير إلى أن هذه الفرصة هي الفرصة الأخيرة أمام العراق للقيام بعملية نزع أسلحته لو كان نفذ ما طلب منه وقام بواجباته لكان بإمكان المفتشين ملاحظة ذلك والإشارة إليه في فترة قصيرة من الوقت. وهذا ما حدث في عمليات نزع الأسلحة التي تمت طواعية في كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وفي جنوب أفريقيا. كان أمام العراق حوالي ١٢ سنة للقيام بهذا الإجراء إلا أنه اختار نهج مواصلة برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل عن طريق التهديدات والتستر والكذب.

- أن نزع أسلحة الدمار العراقية والتوصل إلى إحراز تقدم في الصراع العربي - الإسرائيلي هما أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأكد على مشاركة أسبانيا وكما شاركت في قضية الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد فلن تنخر جهدا في تحقيق هذين المقصدين.

القوى المعارضة للتوجهات الأمريكية في استخدام القوة:

الموقف الفرنسي:

تعلقت آمال الكثيرين في مطلع الأزمة العراقية بمواقف روسيا والصين وفرنسا ومعارضتها للسياسة الأمريكية ومشروع الحرب، وكان ذلك طبيعياً فالدول الثلاث هي قوى عالمية رئيسية تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن وبحق الفيتو، ولكن ما أن تصاعدت الأزمة حتى فقد معظم العرب ومعسكر مناهضة الحرب الكثير من الاطمئنان للموقفين الروسي والصيني وبرزت فرنسا وألمانيا باعتبارهما القوى الأكثر جدية وتماسكاً في وقوفهما في وجه الهيمنة والابتزاز الأمريكيين فبالرغم من أنه لم تزل المواقف المعلنة في موسكو وبكين صريحة في معارضة الحرب على العراق ولكن الواضح أن مواقف الروس والصينيين تستند إلى المواقف الفرنسية والألمانية أكثر مما هي مواقف مستقلة وثابتة، ما فاجأ العالم وليس العرب فقط كان المحور الفرنسي - الألماني الذي تقوده فرنسا أساساً ويصطف خلفه عدد من الدول الأوروبية الأصغر وتستظل به روسيا والصين وكذلك لقد لعب الفرنسيون دوراً هاماً، دوراً بالغ الأهمية في الحقيقة في تعديل مشروع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بحيث أصبح للمراقبين وللمجلس الأمن الحق في تقدير الموقف العراقي ومدى تعاونه واستعداده للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وليس لدولة ما أو مجموعة دول خارج نطاق المؤسسة الدولية، وبالرغم من الضغوط الأمريكية الهائلة وقيام بريطانيا بمناورة شق الصف الأوروبي وقيادة معسكر موال لواشنطن فقد استمرت فرنسا تقاوم التحركات الأمريكية المتسارعة نحو الحرب. تدرك فرنسا أن الأهداف الأمريكية

من الحرب تتجاوز هدف نزع أسلحة الدمار الشامل إلى الإطاحة بالنظام العراقي واحتلال العراق والسيطرة على مقدراته بل وتتجاوز العراق لتطال كل منطقة الشرق الأوسط.

خشية فرنسا من الهيمنة والسيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط والشأن العالمي هي خشية حقيقية ورغبة فرنسا في كبح جماح الهجوم الأمريكي وتعزيز الموقف الأوروبي المستقل عن واشنطن هي أيضاً رغبة حقيقية ولكن فرنسا لا تستطيع أن تقول لا مطلقة ونهائية لواشنطن فمثل هذا الموقف يعنى الذهاب إلى صراع طويل المدى مع السياسة الأمريكية صراع لا تريده باريس ولا تسعى إليه بل إن توازنات القوى العالمية الراهنة لا تسمح به ولذا فقد تبلور الموقف الفرنسي من خلال تأييد المطالب الأمريكية في نزع سلاح الدمار الشامل العراقي والتأكيد على أن يتم هذا من خلال قرار دولي وإطار مجلس الأمن والأمم المتحدة ويضيف الفرنسيون (وهذا ما عملوا على إبرازه في القرار رقم ١٤٤١) أن المراقبين هم قضاة المحفل الدولي، أي هم من يقدر مدى الاستجابة العراقية وليس واشنطن. إن جاءت تقارير المراقبين لتعكس موقفاً عراقياً سلبياً، يؤدي إلى اعتبار العراق في وضع انتهك مادي لقرار مجلس الأمن، فعندها يمكن للمجلس إصدار قرار جديد يشرع لاستخدام القوة. وهنا تتبع مخاطر الموقف الفرنسي.

وعلى هذا يمكن القول إن مساندة الموقف الفرنسي في رفضه لنزع أسلحة التدمير الشامل المزعومة تعتمد في الأساس على مدى تعاون العراق مع المفتشين وحتى لا تقر تقارير رؤساء لجان التفتيش بعدم تعاون العراق أو إخفائه معلومات عن فرق التفتيش أو تقاعسه في مطالب فرق التفتيش كما ساعد في قوة الموقف الفرنسي كونها من الدول الخمس دائمة العضوية ولها حق الفيتو وقد اتخذت موقفاً فاعلاً إزاء المناورات الأمريكية البريطانية لاستصدار قرار ثان يسمح بالحرب وكان للموقف الفرنسي الشجاع أثره في جذب التأييد وعدم نجاح أمريكا في تمرير المشروع الثلاثي حتى بعد التعديل البريطاني في الدرجة

التي قرروا فيها سحب المشروع. وقد أعلنت فرنسا أنه في حالة نشوب الحرب واستخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل ستغير فرنسا موقفها بل ستشارك في هذه الحرب كما أعلنت أنها ستشارك في المساعدات الإنسانية فقط.

الموقف الألماني:

لم يختلف الموقف الألماني كثيراً عن الموقف الفرنسي في معارضة الهيمنة الأمريكية على الأحداث في العالم وإخضاعها دول العالم المختلفة لسيطرتها ولتحقيق مطامعها ومصالحها في آن واحد، فالمانيا دولة أوروبية لها ماضيها التوسعي ولها تطلعاتها هي الأخرى لولا هزيمتها في الحرب العالمية الثانية والتكثف الدولي لحصارها وتحجيم دورها، إلا أنه ومع المتغيرات العالمية التي حدثت عام ١٩٩٠ وإزالة سور برلين وتوحيد شطري ألمانيا تتطلع ألمانيا إلى إعادة أمجاد أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ووجدت في فرنسا حليفاً لها لزعامة أوروبا الموحدة واتفقا منذ حوالي عشر سنوات على إقامة قوة انتشار سريع أوروبية خاصة بعيدة عن حلف شمال الأطلسي وبهدف عودة المكانة والدور الأوروبي إلى سابق عهده، ويمكن القول أنه لولا الانحياز البريطاني لجانب الولايات المتحدة الأمريكية لعادت لأوروبا مكانتها السابقة صاحبة الإمبراطوريات والتوسعات في كافة أنحاء العالم.

من هذا المنطلق يمكن القول إن الموقف الألماني يعتمد بالأساس على إعطاء مهلة كافية للمفتشين لنزع أسلحة التدمير الشامل إن وجدت، والحل السلمي للمشكلة، وتعارض ألمانيا أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فيما يلي:-

١- الهيمنة الأمريكية على مسار الأحداث العالمية وتحقيق حلول تتفق مع مصالحها فقط وليس طبقاً لمصالح شعوب العالم المختلفة.

٢- تخوف ألماني وهي من أكبر ثلاث أو أربع دول صناعية في العالم من إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع البترول في أرجاء العالم

المختلفة مما قد يضعف القدرات الاقتصادية لكل من ألمانيا وفرنسا ووضعهما تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية وما تسمح به.

٣- تطلعات ألمانيا للعائدات الاقتصادية من استمرار تعاونها مع العراق في إطار تخوفها من الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج وحرمان الدول الأوروبية التي لا ترضخ للولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها.

٤- تحقيق المكانة الأوروبية المناسبة كقوة عظمى تقف على قدم المساواة والمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما تكون أزمة العراق بداية لتحقيق هذا الهدف المنشود

روسيا والأزمة العراقية الأمريكية:

تعتبر روسيا من الدول ذات العلاقات الوطيدة مع العراق ضمن الدول العربية التي كانت ذات علاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا كانت من أكبر الدول المصدرة للسلاح للعراق، بل وكان للحزب الشيوعي العراقي دور كبير في توطيد هذه العلاقة. ويعود ذلك بالأساس لأن العراق كانت البوابة للاتحاد السوفيتي السابق والإطالة على دول الخليج العربي خاصة، حتى الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ حيث لم يكن للاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت أي علاقات بدول الخليج سوى مع العراق.

واستمرت هذه العلاقة في إطار تسلسل الأحداث التي مرت بها دول المنطقة، منذ ذلك الوقت عبر حربي الخليج الأولى والثانية وعقب ذلك كانت روسيا تحاول جاهدة مساعدة العراق لتجنب الأزمات الدولية التي كان يمر بها مع التحالف الدولي أو مع الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الدبلوماسية الروسية حذرت العراقيين مراراً وعلى مختلف الأصعدة من خطورة السياسة التي ينتهجونها باتجاه المماطلة بعملية التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ومن أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم حقاً بعملية عسكرية ضد بغداد. وإجمالاً فإننا إذا

ما انتقلنا إلى موضوع دور روسيا في الأزمة العراقية توجب علينا التأكيد على أنه خلال مختلف مراحل هذا الدور وحتى خلال المرحلة الصعبة من ترميم الدبلوماسية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظلت سياسة روسيا إزاء بغداد متينة ومترنة ترمى إلى الحفاظ على العلاقات مع العراق وتقديم الدعم المعنوي والسياسي له بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة أيضاً. وما من شك في أن هذا الدعم كان خلال مختلف مراحل الأزمة العراقية يتنوع محكوماً في كثير من الأحوال بعوامل السياسة الداخلية الروسية وكذلك بمجمل ما لروسيا من علاقات دولية ومع ذلك فإن الجانب الرئيسي من هذا الدعم ظل يتمثل في رفض روسيا التوجه نحو استخدام القوة العسكرية كأداة تكاد تكون الوحيدة التي يمكن بواسطتها إرغام بغداد على تطبيق قرار هيئة الأمم المتحدة ومعروف أن الدبلوماسية الروسية وبمفردها عملياً استطاعت تفادي انفجار الوضع عام ١٩٩٨ عندما أقيمت القيادة العراقية بفتح الأبواب مجدداً أمام عودة المفتشين الدوليين إلى العراق، وإرجاع النزاع إلى قنوات هيئة الأمم المتحدة وليس من باب المصادفة إطلاقاً أن تبدأ منذ النصف الثاني من التسعينات تحديداً الاتصالات الروسية العراقية المكثفة في المجال التجاري الاقتصادي، وأن يوقع الطرفان عدداً من العقود الضخمة ولاسيما في القطاع النفطي لتصبح الشركات والمؤسسات الروسية صاحبة أكبر حصص لتصدير النفط العراقي في إطار برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وعلى هذا النحو غدت روسيا الشريك السياسي والتجاري الاقتصادي الأول للعراق واحتلت مواقع بالغة الأهمية في السوق العراقية خاصة في مجال النفط علماً أنها كانت بحكم خصوصية الوضع تتصرف في إطار نظام العقوبات الأمر الذي قيد إلى حد كبير إمكانيات تنفيذ العقود الضخمة علاوة على خشية روسيا الاتحادية من ضياع ديون العراق لها والتي تصل إلى حوالي ثمانية مليارات دولار.

وحاولت روسيا جاهدة عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق دون غطاء دولي وقرار الأمم المتحدة في إطار سعيها لتحقيق الحل السلمي للآزمة العراقية الأمريكية.

كما سعت روسيا من خلال تحالفها مع ألمانيا وفرنسا من خلال مجلس الأمن عدم استصدار قرار جديد منذ صدور القرار رقم ١٤٤١ والذي يدعو إلى قيام المفتشين الدوليين بنزع أسلحة التدمير الشامل إن وجدت بالطرق السلمية دون استخدام القوة العسكرية.

هذا ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على روسيا بكافة الوسائل لموافقتها على تمرير قرار جديد من مجلس الأمن يخول لها استخدام القوة ضد العراق تارة بالوسائل الدبلوماسية وتارة بالوسائل الاقتصادية سواء عن طريق مساعداتها الاقتصادية لها ومنها تقديم تكنولوجيا استخراج النفط من حقول سيبيريا وهو ما أتفق عليه منذ أوائل فبراير عن مد خط أنابيب للغاز من غرب روسيا إلى الجزر اليابانية ومنها إلى غرب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحملة الأمريكية لتقليل اعتمادها على بترول الشرق الأوسط واستخدام روسيا كمنافس للبترول السعودي في منظمة أوبك وبهدف إضعاف منظمة أوبك المصدرة للبترول.

والمعتقد أن الروس سيقبلون في النهاية صفقة روسية أمريكية تتضمن بعض المصالح في العراق وإعطاء روسيا حرية أكثر في استخدام العنف لسحق المقاومة الشيشانية مقابل دعم الموقف الأمريكي أو على الأقل السكوت عليه وذلك بأن تلعب لعبة مزدوجة تسعى فيها إلى الحفاظ على الحد الأدنى بين التفاهم مع الولايات المتحدة والعمل على حماية مصالحها في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط.

موقف بعض الدول في النطاق الإقليمي للشرق الأوسط:

اختلاف توجهات ومواقف هذه الدول بين المعارضة أو التأييد في المراحل المختلفة للأزمة بل لقد اتصفت بعض مواقف لهذه الدول بالغموض والتردد.

تركيا وحرب الخليج:

برغم موافقة الحكومة على انتشار القوات الأمريكية في الأراضي التركية إلا أن مجلس الأمة التركي لم يوافق على ذلك عندما عرض الأمر عليه وإن كان يعتقد أن الهدف التركي المعارض للغزو وبرغم أطماعها وتطلعاتها في شمال العراق هو تخوف تركيا من تقسيم العراق وإقامة دولة كردية في شمال العراق مما يعنى مطالبة باقي الأكراد في الدول الأخرى المحيطة لإقامة دولة كردية كبرى ولكن الموقف التركي يعتبر من المواقف المعقدة حيث يتأرجح بين ولائه لحلف الأطلسي كأحد أعضائه بجانب رغبته الشديدة لدخوله الاتحاد الأوروبي كأكبر دولة وهذه الرغبة حلم يراود تركيا من فترة ليست بالبعيدة وفي نفس الوقت لا تستطيع الاستغناء عن علاقتها القوية بالولايات المتحدة ورغبتها في معاونتها لإنقاذ اقتصادها من الأزمة الحالية علاوة على المعونات العسكرية التي تقدمها لأمريكا وتركز الخلاف أساسا مع الولايات المتحدة على موضوعية حجم وشكل المساعدات التي تحتاجها تركيا منها والثاني عن السماح للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية.

وقد أجمع الكثير من المحللين على أن تركيا كانت ستوافق في النهاية على منح القوات الأمريكية والمتحالفة تسهيلات لضرب العراق نتيجة للعلاقة التي تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية من جانب ولعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي والذي دعم تركيا بالمعدات منها الصواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ وطائرات الاستطلاع والإنذار الأوأكس التابعة للحلف بهدف الدفاع عن تركيا وأراضيها.

وبالنسبة للدول العربية:

عارضت جميع الدول العربية بصفة عامة الهجمة الأمريكية المبيتة ضد العراق وذلك خلال مؤتمرات القمة سواء القمة العربية أو الإسلامية والتي انعقدت في أوائل شهر مارس (٢٠٠٣)، كما اتفقت على عدم المشاركة في أي عدوان أمريكي على العراق. ولكن بعض الدول العربية وهي الدول الخليجية كانت لها بعض التحفظات بسبب وجود القوات الأمريكية والبريطانية على أراضيهم وذلك وفق اتفاقات ومعاهدات تعاون عسكري معه وذلك من قبل الأزمة العراقية الأخيرة بل منذ حدوث حرب الخليج الثانية بل إن هذا التواجد العسكري كان أحد تداعيات ونتائج غزو العراق للكويت.

ولكن كانت وما زالت هناك معارضة شعبية من شعوب هذه الدول منذ العدوان على شعب العراق مطالبة بتدمير أسلحة الدمار الشامل إن وجدت عن طريق مفتشي الأمم المتحدة وبالطرق السلمية دون استخدام القوة.

الدور الإيراني ومدى مصداقيته:

إيران تدرك أن الغزو الأمريكي للعراق سيكون مقدمة للاعتداء على إيران كما أن هذا الغزو سيؤمن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق، وسيكون مقدمة لترتيبات إقليمية جديدة لإسرائيل أن تتواجد في العراق بالقرب من إيران، ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقاً إسرائيلياً غير مسبوق في ظل حماية ورعاية أمريكية لهذا الاختراق.

ويمكن تحديد ثلاثة مفاصل للخطر على الأمن القومي والمصالح والأهداف القومية الإيرانية وبالأخص في إقليم الخليج بعد العدوان الأمريكي على العراق وهي:-

- ١- خطر الوجود العسكري الأمريكي والنفوذ الإسرائيلي في الخليج في ظل اختلال موازين القوى الإقليمية بفرض نظام عميل في بغداد.

٢- خطر العدوان المباشر على العراق سواء كان العدوان أمريكياً - إسرائيلياً، أم كان أمريكياً فقط أو إسرائيلياً فقط في ظل الجنوح الإسرائيلي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية على غرار تدمير المنشآت النووية العراقية.

خطر شن عدوان أمريكي - إسرائيلي ضد حزب الله وسوريا وتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية باعتبار أن حزب الله تم إدراجه ضمن المنظمات الإرهابية، وأن سوريا تقف حجر عثرة أمام تصفية حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

جاء هذا الرفض المطلق والسعي إلى تجنب حدوثه، مع حرص شديد على عدم التورط في أي صراع عسكري مع الولايات المتحدة، هذا الموقف جاء شديد الغموض وأوقع المسؤولين الإيرانيين في كثير من التناقض الظاهري لكن التدقيق فيه، وفهم خلفياته، يوضح قدراً كبيراً من الاتساق والتوازن بين ما هو عسكري وما هو سياسي من التزامات.

فالموقف الإيراني، من حيث المبدأ، عبر عنه الرئيس محمد خاتمي من خلال تجديد التأكيد على موقفه الراض لضرب العراق أو التدخل في شئونه الداخلية، أما الموقف الإيراني من الناحية العملية فقد شهد تداخلاً بين وزارتي الخارجية والدفاع، ومن هنا هذا الفهم تظّر إلى تصريحات على شمخاني على أنها تعبر عن الموقف العسكري باعتباره وزيراً للدفاع، والتركيز على قوله إن موقف الجمهورية الإسلامية إزاء العراق في الظروف الراهنة هو: لا للمواكبة، ولا للمغامرة، وفهم هذا القول على أنه يعني إنه عندما تندلع الحرب فعلياً، فإن إيران "لن تواكب" أي تحرك عسكري أمريكي يشارك فيه المعارضة العراقية، وبالتالي فإنها لن تقدم أية تسهيلات أو قواعد لجماعات المعارضة العراقية المقيمة على الأراضي الإيرانية، وزاد البعض على ذلك بالقول إن إيران وفق هذا الفهم، (أي عدم المواكبة) لن تسمح لقوات بدر التي تتواجد على أراضيها، وتمثل الذراع المسلحة للمعارضة العراقية في إيران، بالقيام بأي دور في هذه الحرب.

وهذه رسالة موجهة لكل من الحكومة العراقية والولايات المتحدة بأن إيران لا تملك نوايا انتهازية فيما يخص العراق، وأنها من الناحية العسكرية ستختار الوقوف على التل، وقد تحمل - كما رأى بعض المحللين - تحذيراً للمعارضة العراقية في إيران بضرورة عدم التعويل كثيراً على قواتها العسكرية المتمثلة في قوات بدر.

وهنا نلاحظ حرص الإيرانيين على توضيح أن موقف "الحياد" الإيراني يتعلق أساساً فقط بالإطار العسكري وليس بالجانب السياسي والدبلوماسي والإعلامي وملحقاته، ومن ثم فإن "الحياد" الإيراني ليس حياداً سلبياً بل هو "حياد إيجابي" فهو يتمثل في بذل كل الجهود الممكنة للحيلولة دون حدوث الغزو الأمريكي للعراق، لكن الحياد العسكري ليس التزاماً مطلقاً خصوصاً إذا تعرضت إيران لعدوان عسكري، وسوف ترد في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، وجاءت تصريحات الجنرال محمد سليمي قائد الجيش الإيراني توضح جدية هذا الموقف. فقد أعلن أن القوات المسلحة الإيرانية اتخذت عدداً من الخطط تقضى بإجراء مناورات وتحركات لوحدة السلاح الجوى والبحري لإفشال التهديدات الأمريكية ضد إيران.

وعندما أبدى الرئيس الأمريكي تفهماً ظاهرياً أو تكتيكياً للموقف الدولي الراض لشن أي ضربة وقائية أمريكية منفردة دون قرار من الأمم المتحدة دعت طهران بغداد للموافقة على العودة السريعة للمفتشين الدوليين على الأسلحة للحيلولة دون تعرضها لضربة عسكرية أمريكية، كما دعت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للقيام بدور أكثر فاعلية لتفادي الحرب، ودعت وزارة الخارجية الإيرانية أن تتعاون الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة للعودة السريعة لمفتشي الأسلحة.

حرص الإيرانيون على التمسك بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة مع العراق في هذه الظروف حتى لو كانت إعلامية وسياسية، لإدراكهم أن مثل هذه المواجهة سوف تؤول على أنها انحياز للموقف

الأمريكي بكل ما قد يحدثه ذلك من تشويه غير مرغوب للسياسة الإيرانية وللعلاقات الإيرانية - العربية بصفة خاصة.

التنسيق في المواقف مع دول مجلس التعاون الخليجي:

أظهرت إيران حرصاً واضحاً على التنسيق في المواقف مع السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى، سواء بالنسبة للجهود المشتركة لمنع عدوان أمريكي على العراق أو بالنسبة لمرحلة ما بعد سقوط النظام العراقي الحاكم في حالة وقوع العدوان في إسقاط النظام (وقد احتلت العراق فعلاً وسقط النظام).

وللحقيقة يمكن القول إن الحرص كان متبادلاً بين الجانبين الإيراني والسعودي، وأيضاً بعض دول مجلس التعاون وخاصة البحرين، فإذا كان الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد زار السعودية زيارة خاصة أجرى خلالها محادثات مهمة مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، فإن ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى زار طهران في زيارة هي الأولى من نوعها منذ استقلال البحرين عام ١٩٧١، كما زار الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي طهران والتقى بنظيره الإيراني كمال خرازي في ١٨ أغسطس (٢٠٠٢)، حيث أكد الوزيران موقف بلديهما المعارض لأي عمل عسكري ضد العراق.

أما زيارة ملك البحرين لطهران فقد عبر البيان الصادر في ختامها عن قدر أكبر من الوضوح في الموقف، فإلى جانب التأكيد على المعارضة "الحازمة" لأي عمل عسكري أحادي الجانب "ضد العراق" أوضح البيان أن الدولتين تعبران عن تضامنهما مع الشعب العراقي، وتطالبان حكومة العراق باحترام قرارات الأمم المتحدة كما أكدتا احترامهما لوحدة الأراضي العراقية وسيادته الوطنية، وحذرتا من التهديدات التي تواجه المنطقة، وأكدتا معارضتهما لأي عمل يهدف إلى تعريض الأمن والاستقرار في الخليج للخطر.

وهنا نلاحظ ثلاث مسائل مهمة:-

الأولى: هي الإشارة إلى رفض أي عمل عسكري "منفرد" ضد العراق بما يعنى أنه لو صدر قرار من الأمم المتحدة يسمح بتوجيه هجوم عسكري ضد العراق فإنه لن يلقى معارضة.

الثانية: هي إعطاء أولوية الاهتمام للشعب العراقي بما يكشف عن وجود موقف رافض للنظام العراقي الحاكم.

الثالثة: الحرص على تنسيق مواقف إيران مع دول الخليج المجاورة عبر عنه المرشد السيد على خامنئي في لقائه بملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى في طهران الذي طالب بضرورة إقامة علاقات أوثق بين الدول المجاورة للخليج "الفارسي" وإيران، وقال إنه نظراً إلى الطابع بالغ الحساسية للخليج، ونظراً إلى حقوله الهامة والطاقة التي ينتجها فإن أي حدث في المنطقة سيعود بالويل على من يتسبب فيه.

الحرص على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة:

يعكس هذا الحرص حقيقة الموقف الداخلي في إيران أو فنقل هو محصلة تفاعلات تيار التشدد المحافظ والإصلاحي خصوصاً وأن الموقف الإيراني يقف بين خيارين أحدهما أن الولايات المتحدة والعراق كلاهما له دين هائل عند طهران كما أن هناك إدراكا شبه عام لدى الإيرانيين (محافظين وإصلاحيين) بأن كلا من الولايات المتحدة والعراق يسعى لاستمالة إيران إلى جانبه، مما جعل الموقف الإيراني يتأرجح بين عدم مواكبة واشنطن في ضرب العراق وعدم خوض مغامرة غير محسوبة النتائج في دعم بغداد لوعى الإيرانيين بأن واشنطن تعمل لاستمالة طهران عبر التحذير من الخطر العراقي على دول الجوار، والاستمرار في استخدام لهجة التصعيد لدفع طهران إلى الابتعاد عن أي تقارب مع بغداد، ولوعى الإيرانيين بأن العراق هو الآخر يسعى لاستمالة إيران بالتركيز على أنها ودول جوار أخرى ستكون الهدف المقبل للحملة الأمريكية.

وإلى جانب خطوات التهديد هذه حرصت إيران على إظهار أعلى قدر من الجدية في التصدي لأي نوايا عدوانية أمريكية، فقد صرح الأميرال علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني بأن على الولايات المتحدة أن لا تتجاوز الخطوط الحمراء في حال شن هجوم على العراق مؤكداً في الوقت نفسه أن بلاده "لا ترغب بمواجهة" مشيراً إلى أن القوات المسلحة الإيرانية على أتم الاستعداد لمواجهة أي احتمال، وقال إن عواقب هجوم أمريكي على إيران ستخلق ظروفاً غير متوقعة للولايات المتحدة وأمن المنطقة، لكنه أشار إلى أن إدانة محتملة لعملية عسكرية أمريكية لا تعني مواجهة مع الولايات المتحدة، لقد بذلنا كل جهودنا السياسية لتخفيف حجم المخاطر العسكرية وإبعاد احتمال عملية عسكرية أمريكية، وخلص إلى القول وهذا هو المهم أن مستوى التناقضات والعداوة في الوقت الحالي بين طهران والولايات المتحدة ليس مرتفعاً إلى الحد الذي يدفع هذه الأخيرة إلى شن عملية عسكرية على بعد عشرة آلاف كم من حدودها.

إسرائيل الرابع الوحيد في هذه الأزمة:

إن إسرائيل هي الرابع الوحيد في هذه الأزمة ومن الحرب ضد العراق. بل ليس من الغريب أن تكون هذه الأزمة وهذا الموقف الأمريكي المتعنت إحدى نتائج سعيها وتشجيع يهود أمريكا وكل قوى الضغط لإقناع الولايات المتحدة بخطورة العراق على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط أو على الولايات المتحدة بشكل أو بآخر. ليس هذا فقط بل سارعت إسرائيل بتقديم الكثير من جانبها لخدمة الولايات المتحدة حيث زودتها بخبرات كثيرة في مجال الحرب ضد الإرهاب ولقد ركبت إسرائيل موجة رد فعل أحداث ١١ سبتمبر لإثارة أمريكا ضد العراق. وتحاول إسرائيل بقيام الحرب أن تأخذ مكاناً فيها حتى ولو لم يتم قصفها من قبل العراق.

ومن المعروف أن إسرائيل قدمت معلومات خاصة بها عن العراق للإدارة الأمريكية حول العديد من المجالات والقضايا والصور الفضائية. كما قدمت خبرتها في الحرب في المدن. بل من المعتقد أن إسرائيل لم تترك هذه الفرصة

للعرض بالقيام بالأعمال الاستخبارية والتجسس كما تعد إسرائيل أن الحرب ضد العراق هي بداية الحرب ضد الإرهاب والدول المؤيدة له وتقصّد في ذلك سوريا ولبنان وإيران. ولهذا فمن الطبيعي أن تطالب إسرائيل بنصيبها من العائد ومن المكاسب الأمريكية من هذه الحرب. وعلى الأقلّ التأييد المطلق في التسوية السلمية من المنظور الإسرائيلي بجانب المساعدات الاقتصادية من منح ومساعدات وقروض وضمانات بحجة تعويض الاقتصاد الإسرائيلي المنهار حالياً.

وسنأتي بشرح الموقف الإسرائيلي بشيء من التفصيل في الفصول التالية حيث إنها إحدى الدول المؤثرة بحكم علاقاتها وتأثيرها على السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة والتي لها دور هام سواء أثناء الحرب أو المرحلة التالية له.

فكر الاتحاد الأوروبي والحرب العراقية:

دول الاتحاد الأوروبي "القديم" بشكل عام تتخوف من نتائج تطبيق "عقيدة بوش" في العراق بعد أفغانستان، لأن الانتصارات العسكرية تجعل من الولايات المتحدة إمبراطورية مستبدة لا تراعي قوانين الأمم المتحدة ولا تعترف بمصالح حليفاتها. ويرى "جاك شيراك" أن أمريكا ستصبح دولة إمبريالية بفضل القوة التي تملكها لا بفضل الشعارات التي تطرحها. وهو يعارض عدم تقيدها بالاتفاقات الملزمة كأنها وريثة المهمات التي تخلت عنها الإمبراطوريات المنهارة في القرن العشرين، كالإمبراطوريات العثمانية والبريطانية والسوفيتية وتقول الصحف الألمانية إن "مؤتمر فرساي" لم يحقق السلام والحرية لدول أوروبا كما تصورت "عقيدة ويلسون" بل أنتج النظام النازي الذي فرض الحرب العالمية الثانية. وهي ترى أن السيناريوهات التي يعرضها صقور الإدارة مثل "ديك تشيني" و"دونالد رامسفيلد" لن تقضي إلى الاستقرار والسلام المنشودين، ذلك أن تداعيات التغيير في العراق لا يمكن أن تعطي بوش العصا المطلوبة لفرض تغيير موقف إسرائيل ما دامت طموحاته في التجديد تخضع لإرادة نتانياهو وشارون وموفاز. وعندما يتحدث المسؤولون الأمريكيون عن تشكيل

شرق أوسط جديد إثر انهيار صدام حسين، إنما يتوقعون حدوث سلسلة متغيرات على صعيد المنطقة كلها. أي إنهم يراهنون على انتصار تيار الإصلاحيين في إيران، الأمر الذي يؤمن التقارب مع واشنطن، ويوفر أجواء جديدة تسمح برفع الحظر والمقاطعة وتأمين تدفق النفط والغاز.

كما يخشى الاتحاد الأوروبي من أي محاولات أمريكية لإيجاد حكومة معتمدة على الدول الحديثة وخاصة تلك التي خرجت من العباءة السوفيتية مما يؤدي إلى إضعافه أو تفككه خاصة وأن الموقف الأوروبي الذي ظهر معارضا الولايات المتحدة في حربها وكذلك المعارضة في حلف الناتو سيجعل الولايات المتحدة أكثر حذرا وقلقا من أوروبا كمنافس لها في المستقبل وأمريكا تخشى ذلك بل ترفضه كما أن الكثير من الدول الأوروبية بل جميع هذه الدول - ولو بدرجات متفاوتة - تشعر بأهمية العلاقات الأوروبية - الأمريكية وترغب في المحافظة عليها.

أوروبا وخيار القوة الأمريكي:

لقد عارضت القمة الأوروبية في بروكسل الحرب ضد العراق وطالبت القمة الأوروبية، أوائل مارس (٢٠٠٣) في أن العراق يجب عليه أن يدرك بجد أنه مطالب بإثبات تخلصه من أسلحة الدمار الشامل وأن الضغوط عليه ستستمر قائمة علماً بأن الوصول إلى ذلك لا يكون حتماً بالخيار العسكري المكلف والذي ستلوه عواقب يجب تجنبها.

ولعل المواقف المعبرة عنها من خلال أصوات "سولانا" و"سترو" و"قيشر" فقد قال المتحدث باسم السياسة الخارجية الأوروبية إن الكل متفق على أن تكون الحرب هي الخيار الأخير وقد تكون الحرب هذه ضرورية في لحظة ما ولكن لم نصل إلى هذا الحد ولقد قال وزير الخارجية البريطاني من الصعب شن الحرب في هذه الظروف ويجب أن نأخذ الرأي العام في الاعتبار وقال وزير الخارجية الألماني إن مبادرة الثمانية (الذين أيدوا بوش في خطاب جماعي) كان مخالفاً

للروح التي كانت تسود في السابق والتي كانت تسهل الوصول إلى مواقف مشتركة وكان من الممكن التوصل هذه المرة إلى مواقف مشتركة.

معنى ذلك كله أن أوروبا أرادت أن تسجل موقفاً متميزاً في اتجاه خدمة نفس الأهداف وإذا كان توجيه ضربة عسكرية للعراق هدفاً تقود إليه حسابات أمريكية فإن الحسابات الأوروبية تقود إلى سياسة مستقلة ستكون في الغالب منسجمة مع السياسة الأمريكية ولكن بدون إملاء، ربما كانت تجربة العراق ميلاداً لسياسة أوروبية مشتركة. قد يجوز لنا أن نتحسس في الموقف الأوروبي بداية تعددية قطبية وإذا حدث هذا سيكون الوضع مفيداً للتوازن العالمي وهي فرصة متاحة للمجموعة العربية تضاف إلى ذلك الانقفاضة العالمية ضد الحرب وهو معطى يملئ على المجتمعات المدنية في العالم العربي أن تقرأ الموقف بشكل صحيح.

إن الولايات المتحدة مدعوة إلى مراجعة مواقفها وقد بدأت تصنع ذلك، لأن العالم لا يمكن أن تقوده قوة واحدة مهما كانت القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية الأمريكية.

الأهمية الاستراتيجية للخلاف الأوروبي الأمريكي على العراق

إن الموقف الأوروبي المعارض للسياسة الأمريكية التي ترمى إلى شن الحرب على العراق والتي تقوم على الهيمنة وعدم احترام الغير وإهمال مصالحهم وإغفال التطورات المهمة والعميقة التي يعيشها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وتفاكسك الاتحاد السوفيتي وبالتحديد يمكن القول بأن الموقف الأوروبي يعود إلى القضايا المهمة الآتية:-

١- رفض إدارة الرئيس بوش ما أصاب العالم من تغير بعد انتهاء الحرب الباردة وأن شعوبه التي عانت الكثير من الحروب أصبحت تعادى الحروب وتتادى بالسلام

٢- استخفاف إدارة الرئيس بوش بأوروبا عموماً والاتجاه إلى التعامل مع دولها وحكامها كعملاء تابعين وليس كشركاء استراتيجيين والتصرف بالتالي وكأن الحرب الباردة لا تزال قائمة وأن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة لا يزال يخوض غمار حرب مع الآخر وأن حاجة أوروبا للحماية العسكرية الأمريكية لا تزال حقيقة ملحة تفرض على الأوروبيين الطاعة وتوجيه الشكر لأمريكا.

٣- عدم استيعاب أمريكا لمدى التعاطف الذي حصلت عليه عالمياً بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) الإرهابية ومسؤولية بوش الشخصية ووزير دفاعه عن سرعة تلاشي ذلك التعاطف خصوصاً عندما قالوا إن العالم ينقسم إلى معسكرين معسكر خير تقوده أمريكا ويخضع لإرادتها ومعسكر شر يضم كل من لا يقبل بالقيادة الأمريكية ولا يخضع لإرادتها.

٤- بعد تبلور الخطر النووي الذي تجسده كوريا الشمالية واتجاه أمريكا إلى مهادنتها والتعامل مع الأزمة التي أثارها بالطرق الدبلوماسية أدرك الأوروبيون أن الهدف الأمريكي في العراق يتجاوز بكثير تجريد العراق من أسلحته النووية ويرمى إلى السيطرة على المنطقة العربية والتحكم بإمدادات النفط العربية وهو هدف يتعارض مع المصالح الأوروبية في المدى الطويل إذ أن المشاركة الأوروبية في الحرب على العراق لا تعني فقط مساعدة أمريكا على السيطرة على النفط بل أيضاً السماح لأمريكا بالسيطرة على النفط واستخدامه سلاحاً ضد أوروبا نفسها إذا رغبت ومتى رغبت.

- بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١) رأت إدارة بوش والفريق الحاكم في واشنطن أن الفرصة مواتية لفرض هيمنة أمريكا على العالم إذ رأى بوش التعاطف العالمي مع الشعب الأمريكي في محنته رضوخاً للهيمنة الأمريكية وقبولاً بسياسة أمريكية عدوانية وعقلية استعلائية، وكان مفروض وأمريكا في قمة قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن تنجح في فرض هيمنتها على العالم خصوصاً في غياب الاتحاد السوفيتي وضعف روسيا وانشغال الصين

وتراجع اليابان ومرور أوروبا في مرحلة انتقالية صعبة إلا أن أوروبا فاجأت العالم حيث أصرت على اتخاذ موقف أخلاقي حيادي مخالف للموقف الأمريكي، ولقد تقدمت أوروبا بقيادة فرنسا وألمانيا وبلجيكا خطوة كبيرة وجريئة إلى الأمام عندما استخدمت الفيتو لتعطيل القرار الأمريكي في مجلس حلف الناتو.

وهذا يعنى أن أمريكا خسرت قوتها وتأثيرها كدولة رائدة لدى شعوب العالم بما في ذلك شعوب أوروبا وليس أدل على ذلك من خروج الملايين للتتديد بالحرب والسياسة الأمريكية في مختلف دول العالم يوم ٢٠ مارس (٢٠٠٣) إلى ذلك خسرت أمريكا قيادتها المطلقة لأوروبا ولحلف الناتو وهذه تطورات إيجابية تخدم قضية السلام العالمي وتحد من قدرة أمريكا على بسط هيمنتها على العالم.

إن العالم الذي برز بعد الحرب الباردة والذي يقوم على أحادية القطب لا يخدم مصلحة السلام أو النمو أو العدل وأن نظاما يقوم على تعدد القوى هو البديل ليكون للعدل والسلام والنمو فرصة ليزدهر الموقف الأوروبي خطوة تجعل عالم تعدد القوى أقرب من أي وقت مضى وهي خطوة بحاجة إلى تأييد ودعم كل الأطراف المعنية بالسلام والأمن واحترام الآخر.

ظهور قوة عظمى منافسة:

على أنه يجدر بنا أن نتذكر بأن الشاغل الاستراتيجي لأمريكا قبل ١١ سبتمبر لم يكن العراق أو الإرهاب أو الأصولية الإسلامية بل انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من تصدع الإمبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تصور خبراء الاستراتيجية الأمريكية بأن الصين هي على المدى البعيد (العدو) الوحيد المحتمل وهي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تتحدى يوماً الهيمنة الأمريكية وعليه فيجب اعتبارها (الخصم الاستراتيجي) لأمريكا واعتبار مضائق تايوان من دون كل بقاع العالم سبيلاً لتوفير شرارة الحرب العالمية الثالثة.

غير أن الأمور تغيرت كثيراً خلال السنتين الأخيرتين فقد بذلت أمريكا والصين جهوداً محسوسة لتحسين العلاقات بينهما إذ انضمت الصين عام ٢٠٠١

إلى منظمة التجارة العالمية بمباركة أمريكية وقام جيان زيمين زعيم الحزب الشيوعي الصيني بزيارة جورج بوش في مزرعته في تكساس وبلغت المبادلات التجارية بين البلدين أكثر من مائة مليار دولار امتصت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها ربع الصادرات الصينية المزدهرة.

- لكن التنافس الكامن مازال قائماً ولا يحتمل أن يزول فقد وجهت إلى الصين انتقادات شديدة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أي البيان الأساسي لإدارة بوش في تحديد سياستها الخارجية الذي أُنِيع في سبتمبر (٢٠٠٢) الماضي. إذ يقول البيان بأن زعماء الصين لم يحددوا بعد خياراتهم الأساسية في نوعية دولتهم ويسوق بعد ذلك ملاحظات استنكارية حول تزايد إمكانات الصين العسكرية وحول حكم الحزب الواحد وسجلها في موضوع حقوق الإنسان وحول عدم انفتاحها وإهمالها لحكم القانون. وطبعاً حول تهديدها بابتلاع تايوان بالقوة ولقد كان الطابع الملفت في مبدأ بوش تصميم أمريكا على مقاومة كل خصومها ومنافسيها بحيث تبقى وحدها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

فأمريكا تحتاج لكي تحتوى الصين أن تنفرد في السيطرة على منطقة الخليج الاستراتيجية التي تحتوى على أكثر من ربع الاحتياطي النفطي في العالم والنفط هو المادة التي تسعى الصين حثيثاً إليها لكي تدعم وتنمى قوتها الاقتصادية الهائلة، حيث إن الصين تستورد حوالي ٧٥ - ٨٠% من احتياجاتها من البترول من الخارج فلا شك بأن الصين هي القوة العظمى الناهضة إذ يعتقد الخبراء بأنها ستسبق اليابان حليف أمريكا الأول في آسيا خلال أقل من عشر سنوات فتصبح بذلك القوة الاقتصادية الثانية في العالم وقد بلغت رؤوس الأموال المستثمرة في بورصة الصين ٥٤٠ مليار دولار تعود إلى ١٢١٢ شركة وهو أكبر حجم تبليغه في آسيا بعد اليابان والنبوءة الثانية تقول إن الصين ستبلغ مستوى أمريكا الاقتصادي خلال خمسة عشرة عاماً أي ما بين سنة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ .

ولعل العامل الأساسي في نهضة الصين الحديثة هو أن عقدين من الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ زياوي بينج) التي تابعها من بعده جيان

زيمين أدخلت ما يعادل ٤٥٠ بليون من العملات الأجنبية وأنت إلى إحداث تغيير محسوس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وستبلغ الاستثمارات الأجنبية في الصين في هذا العام ٥٠ بليون دولار، وهو مجموع لم يبلغه أي بلد في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة ذلك أن متوسط أجور العامل حوالي ١٥٠ دولار شهرياً يجعل من الصين قاعدة للإنتاج المنخفض الكلفة بالنسبة إلى مئات الشركات الأجنبية وبذلك تتحول الصين بسرعة فائقة إلى منصة ضخمة للإنتاج في العالم.

وسيبلغ استهلاك الصين من الفولاذ في العام المقبل ٢٥% من الإنتاج العالمي كما أن صادراتها السنوية التي تبلغ حالياً ما يعادل ٢٥٠ بليون دولار ستزداد بنسبة ١٥% هذا العام في حين ينتظر أن يزداد إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة ٨%.

هذا بخلاف قدرات اقتصادية أخرى ليس مجال الحديث، إلا أنه لم تترك الولايات المتحدة الأمريكية الصين أيضاً في مجال معارضتها استصدار قرار دولي جديد يخولها غزو العراق وتحاول أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها على الصين أسوة بباقي دول العالم المعارضة محاولة استخدام الورقة الاقتصادية وعدم إثارة الملفات المجمدة حالياً خاصة ملف حقوق الإنسان والديمقراطية وغيره.

بالنسبة لباقي دول العالم

كما لم تتوقف الجهود والضغط الأمريكية على دول العالم سواء في مراحل الحشد أو بغرض تقديم التسهيلات أو في أي صورة أخرى منذ بداية التخطيط لنزع أسلحة التدمير الشامل المزعومة أو حتى انتظار التصويت إلى قرار جديد يخول للولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق حتى منتصف مارس ٢٠٠٣ ووسائل الإعلام تذكر بين الحين والآخر عن اعتكاف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بالاتصال سواء بالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مثل

روسيا والصين أو بالاتصالات والتهديد للدول العشر الأخرى الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن مثل باكستان والدول الأفريقية الثلاث غينيا وأنجولا والكاميرون حتى أن وزير الخارجية الفرنسي توجه بزيارة في التاسع من شهر مارس ٢٠٠٣ في جولة لهذه الدول بغرض التأكيد على قرارات القمة الفرنسية الأفريقية والتي عارضت استخدام القوة ضد العراق في الوقت الذي كثفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها لكسب تأييد هذه الدول في الحملة الأمريكية المزعومة.

وهكذا ظهرت الجهود الأمريكية المكثفة على كافة دول العالم المختلفة شرقها وغربها بهدف كسب التأييد الدولي والأممي لتنفيذ نزع أسلحة التدمير الشامل العراقية المزعومة باستخدام القوة العسكرية سواء مع الدول الكبرى وحتى الدول الصغيرة والمعارضة ولم تسلم كل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وغيرهم العديد من الدول والتي لمحت الولايات المتحدة الأمريكية مراراً بالإدانة ووصف استخدام حق الفيتو والذي لمحت به كل من فرنسا وروسيا بأنه عمل غير مسبوق في السياسة الدولية إلى حد اتهام الدول المعارضة بأنها تحرض على الإرهاب في دفاعهم عن عدم العدوان على العراق وتتناسى الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تستطع أن تقدم البراهين على امتلاك العراق أسلحة التدمير الشامل كذلك للاتهامات المقدمة إلى النظام العراقي بعلاقته بتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية وأحياناً بإيوائه عناصر من هذا التنظيم وغيرها من الاتهامات العديدة والتي ليس لها أي أساس من الصحة وذلك بهدف الحصول على تأييد دولي يخول لها استخدام القوة العسكرية لنزع أسلحة التدمير الشامل للمزعومة.

ولقد حاولت الولايات المتحدة في سعيها لإقناع العالم بأن هناك دولاً تؤيدها وأن هناك تحالفاً دولياً للحرب ضد العراق بإعلان وزير خارجيتها أن هناك عدداً من الدول (مرة ٣٥ - ومرة ٤٠ دولة) وافقت وأيدت أمريكا في موقفها

ولكن معظم هذه الدول طلب عدم الإعلان عن أسمائها خوفاً من النتائج. وهذه أيضاً إحدى الشطوحات للحكومة الأمريكية لإقناع العالم بشيء غير مقنع.

خامساً: الأسلوب الجاكسوني في إدارة الأزمة:

- عالجت الإدارة الأمريكية الأزمة العراقية في إطار آلياتها العسكرية والسياسية في آن واحد.

فعلى الجانب العسكري اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أساساً على التفوق الأمريكي الهائل على العراق.

- أما على القوة السياسية فإن القوة العظمى تحتاج الكثير من الأصدقاء والحلفاء للحفاظ على تأثيرها الكوني نجاح الدور الأمريكي في إنجاز قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وأصر رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" على اتخاذ قرار آخر مخصص لاستعمال القوة. كان ذلك مهماً سياسياً "لتوني بلير" وتجاوبت واشنطن مع طلب حليفها القوي في لندن.

ولكن كان القرار الثاني المطلوب يبدو عصياً كون فرنسا وألمانيا (وربما روسيا) يقودون المعارضة وتكون النتيجة أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قد يكون عليه التنازل عن نصره في إحراز القرار رقم ١٤٤١ في مقابل هزيمة فشل الحصول على القرار الثاني الذي لم يكن مطلوباً. هذا الحال سيترك الانطباع بأن أي عمل عسكري لاحق سيبدو وكأنه معارض لإرادة مجلس الأمن بدلاً من أن يكون ذلك العمل العسكري نتيجة منطقية لجريرة العراق لترده في تنفيذ القرارات.

هذا الأمر التقني يحمل في طياته مغامرة أخرى يمكن أن تلاحق صناع السياسة الأمريكية والبريطانية إلا إذا نجحوا في انتزاع معجزة من هذه الفوضى قد يمكن التوصل للقرار الثاني ولكن إذا تقدم "هانس بليكس" بتقرير أكثر سلبية مما فعل لأن هذا الشيء ممكن بالطبع لكن الولايات المتحدة يجب عليها أبداً ألا

تضع نفسها في موقف يكون بوسع موظفين مدنيين دوليين أو حكومات أجنبية أن يتحكموا في قرارات تؤثر على مصالحها القومية.

في موقف مشابه لهذا أثناء عام ١٩٩٩ قررت إدارة الرئيس كلينتون وحلفاؤها في الناتو مهاجمة صربيا بالقنابل (طوال ٧٧ يوما) بدون البحث عن موافقة دولية وذلك بعد اتضاح أن روسيا سوف تستخدم الفيتو ضد أي قرار بالهجوم هذه المقارنة مع حالة إدارة بوش الحالية قد تبدو غريبة خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن صدام حسين تعتبره أسوأ بكثير من "سلوبودان ميلوسيفتش" وأن العراق يخلف وراءه تجاوزات لقرارات مجلس الأمن بينما لم تكن هناك أي قرارات في "كوسوفو".

في النهاية القوة العسكرية البحتة سوف تتفوق على الأرجح ضد العملية الدبلوماسية غير المضمونة والتي أوصلت الإدارة إلى حافة خوض الحرب بينما للمعارضة العالمية لها تعيق لا تسهل الأمر على الذين كانوا يؤيدون تدعيم القرار الدولي القائم لشن الحرب.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت هي وبريطانيا وأستراليا بمشروعها إلى مجلس الأمن في الخامس من مارس للتصويت عليه لمنحها حق استخدام القوة لنزع أسلحة التدمير الشامل من العراق إلا أنه ومع شعورها بعدم إمكانية تمرير القرار سحب المشروع من جدول أعمال المجلس في الحادي عشر من شهر مارس ٢٠٠٣.

ومع تخوف الرئيس الأمريكي من استخدام فرنسا حق الفيتو ضد أي مشروع يتيح استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق وجه الرئيس الأمريكي خطابه إلى الشعب الأمريكي مساء الاثنين ١٧/٣/٢٠٠٣ منذراً الرئيس العراقي بتهديه ومغادرة البلاد خلال ٤٨ ساعة ومصرراً على نزول القوات الأمريكية للأراضي العراقية لإيجاد حكومة ديمقراطية في العراق.

إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على خيار القوة:

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا تصران على غزو العراق منذ مدة وليس منذ إبعاد المفتشين الدوليين عام ١٩٩٨ كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم بقصف شبه يومي للعراق منذ أحداث حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وإن كان معدل القصف اليومي تزايد منذ وصول جورج دبليو بوش إلى منصة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير عام ٢٠٠١، كما تضاعفت عمليات القصف منذ بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وتكثيفها اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣ واستهدفت ليس فقط المواقع العسكرية المضادة للطائرات وأجهزة الكشف والرادارات التي كانت تتحجج بها الولايات المتحدة الأمريكية إنما استهدفت مؤخراً مراكز اتصالات ومواقع عسكرية أخرى مثل مواقع وحدات الصواريخ أرض أرض وغيرها من الأهداف المؤثرة على القوة العسكرية وإن كان عدداً كبيراً من المحللين يرى أن هدف عمليات التفتيش هي نزع السلاح العراقي بهدف إتمام عملية الغزو والاجتياح وتغيير نظام الحكم العراقي دون أي عائق.

فالحرب على العراق ليست حرباً من أجل العراق وإنما هي من أجل الهيبة الأمريكية عبر نافذة العراق التي أتاحت فرصة وجدها صقور الإدارة الأمريكية ذهبية ولو كان بناء عظمة أمريكا عبر العراق من أجل قيادة إلى عالم أفضل لكن صقور إدارة "جورج دبليو بوش" يريدون حرباً على العراق من أجل (عقيدة) صنعوها منذ سنوات ووضعوا عليها اسم "جورج دبليو بوش" أخيراً عقيدة فحواها استباحة أي شيء من أجل الحفاظ على تفوق الهيبة الأمريكية.

معركة هؤلاء مع فرنسا وألمانيا تدخل في الحسابات ذاتها التي وضعتها عقيدة الدفاع الاستراتيجي التي صنعوها وليس أمراً عابراً أو زلة لسان في اندفاع وزير الدفاع الأمريكي إلى تقزيم فرنسا وألمانيا في جهد متعمد لخلق الانقسام في صفوف حلف شمال الأطلسي (الناتو) فهذا جزء مما تقتضيه العقيدة ودونالد رامسفيلد يضع تلك العقيدة في أعلى قائمة الأولويات الأمريكية.

قد يكون أحد أعمق تفسيرات تحول وزير الخارجية كولن باول من معسكر الحمايم إلى معسكر الصقور عائد إلى العقيدة التي كانت في الأساس ومنذ سنوات عدة جزءاً من تطويرها فهو جندى يتصرف على أساس الولاء التام للقائد صاحب القرار الأخير وهو أيضاً عسكري أساساً قبل أن يمارس الدبلوماسية كوزير خارجية. وكعسكري ساهم "كولن باول" منذ البداية في صنع العقيدة التي تواجه على صعيد الصداقات والتحالفات تحديات خصوصاً من جانب ألمانيا وفرنسا اللتين دخلتا في معركة مع أمريكا معركة عنوانها العراق وحقيقتها العقيدة.

ثم هناك روسيا التي تتحايّل على العقيدة باسترضائها حيناً ووضع العصا في عجلتها حيناً آخر وهناك الصين التي تتظاهر بأنها لا ترى عقيدة فيما تعمل بهدوء وتماسك على نصب شرك لها.

الحرب ضد العراق ساحة اختبار للعقيدة، كذلك الرأى العام الأمريكي يفهم العقيدة من قشورها يفهم أنه ينتمى إلى دولة عظيمة ويريد التفوق الدائم للاحتفاظ بمرتبة العظمة لكنه غير راغب في فهم إفرازات أسلوب العقيدة عليه، فسياسات إدارة بوش ستحول أمريكا إلى عظمى في الكراهية لها واختفاء الثقة بها ستحول الفرد الأمريكي إلى أسير للعظمة سحبت منه لذة العيش والحرية التي وعده بها إعلان الاستقلال الذي أصر على ذكر الحق بالسعى وراء السعادة والأسوأ أن هذه ليست سياسات عشوائية إنها سياسات مدروسة أطلقتها حفنة يمينية متطرفة أحسنت استخدام استراتيجية وقطع الطريق على الاعتراض وحشد الرأى العام من خلال اللعب على خوفه والتلاعب بمبادئه.

قرار الحرب والسياسة الأمريكية

لقد كان خطاب الرئيس "جورج دبليو بوش" في الحفل السنوى لمعيد أميركان إنتر برايزز "يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ كان بمثابة إعلان الحرب ضد

العراق. وقد كان للمكان والزمان اللذين ألقى فيهما الخطاب ذلك المغزى وهو المعهد المتشدد ضد العرب.

ومن هنا فإن اختيار بوش لمعهد (أميركان إنتربرايز) لإلقاء (إعلان الحرب) وفي يوم ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ الذي كان قد تحدثت صبيحته لبدء الحرب "قبل مظاهرات أوروبا" معناه أن بوش قد انحاز لرؤية الصقور والمحافظين الجدد للشرق الأوسط التي تحدثت في تغيير النظام في العراق كمقدمة لتغييرات في الشرق الأوسط وحل النزاع العربي - الإسرائيلي وكما يبدو سيناريو بوش (تصور الصقور والمحافظين الجدد) فإنه يقلب المعادلة بالتركيز على تغيير النظام العراقي بدلا من التركيز على تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي (والصراع العربي الإسرائيلي عموماً) وبالمخالفة لما سارت عليه إدارة كلينتون.

وبالنسبة لمؤيدي سيناريو العراق سيحدث تغييرات في الشرق الأوسط تؤدي إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي في النهاية وذلك ما عبر عنه بوش صراحة في خطابه في معهد أميركان إنتربرايز بقوله إن تغيير النظام في العراق سيفسح المجال أمام تغييرات إيجابية في كامل منطقة الشرق الأوسط كما أنه سيساعد في السير قدماً نحو تنفيذ (رؤية بوش) الخاصة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويوضح بوش ذلك في الخطاب نفسه بقوله إن قيام نظام جديد في العراق سيقدم كمثال مهم جداً للحرية ويفهم البلدان الأخرى في المنطقة وسيشكل بداية مرحلة جديدة للسلام في الشرق الأوسط ويحرك التقدم نحو دولة فلسطينية ديمقراطية حقاً.

وفي تحليله لرؤية الصقور والمحافظين الجدد للشرق الأوسط (سيناريو بوش) توصل الباحث فيليب جوردون من معهد بروكنجز إلى أن هناك أربعة افتراضات تقوم عليها هذه الرؤية هي:

الافتراض الرئيسي هو أن الوضع الراهن STATUS QUO في الشرق الأوسط لم يعد مقبولا بعد الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر فالذين فجروا الطائرات الانتحارية في برجى مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون جاءوا من العالم العربي مدفوعين بكرهية للولايات المتحدة.

والافتراض الثانى أن بقاء نظام صدام حسين فضلاً عن أنه يعنى بقاء المثال المجسد للديكتاتورية في المنطقة فإنه يمثل تهديداً سواء استمرت العقوبات ضده أو رفعت مع احتمال تطويره لأسلحة دمار شامل وربما لسلح نووى بما يجعل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة مستحيلاً.

والافتراض الثالث الذي يبنى عليه سيناريو بوش يتعلق بإسرائيل فإدارة بوش قد استخلصت من تجربة إدارة كلينتون (قشل مباحثات كامب ديفيد - ٢) أن الولايات المتحدة مهما فعلت لن تستطيع تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل طالما أن هناك دولا فى الشرق الأوسط تدعم بالتدريب والمال ما تسميه الإدارة الأمريكية (الإرهاب الفلسطيني) وطالما لم تتغير القيادة الفلسطينية.

أما الافتراض الرابع فهو أن تحقيق السلام على المدى الطويل والاستقرار وإنهاء الإرهاب المعادى لأمريكا لن يكون ممكناً إلا إذا أصبحت نظم الحكم في المنطقة أكثر ديمقراطية.

وبناء على الافتراضات السابقة جاء سيناريو بوش للشرق الأوسط كما ورد في خطابه أمام (أميركان إنتربرايز) وبدأ السيناريو بتغيير النظام في العراق وليس بحل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

يرى بعض الخبراء أن هذا الوعد يأتى في إطار حملة تهدئة الرأى العام العربي وأنه من الصعب الوصول إلى تسوية في ظل سيطرة اللوبى الصهيونى على الإدارة الأمريكية.

ففكرة البدء بالإطاحة بنظام صدام حسين كما يتضمن سيناريو بوش افتراض تحقيق مزايا عديدة:-

١- يعنى خلع ديكتاتور يحكم بعرف التعذيب ومعامل السموم حسب وصف بوش.

٢- إسقاط نظام صدام يعنى رفع العقوبات عن العراقيين وإعادة بناء العراق بأموال البترول العراقي.

٣- إن زوال التهديد الذي يفرضه استمرار نظام صدام يعنى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

٤- يترتب على رفع الحظر والعقوبات وتقليص الوجود العسكري تخفيف حدة الكراهية ضد أمريكا في المنطقة.

٥- قيام نظام ديمقراطى في العراق يعتبر مثلاً مهماً في المنطقة.

٦- إن زوال نظام صدام حسين سوف يحرم شبكات الإرهاب من راع ثرى يدفع الأموال لتدريب الإرهابيين ولأسرهم ويعنى أن الأنظمة الأخرى ستتلقى تحذيراً واضحاً بأن دعم الإرهاب لن يكون مقبولاً.

٧- فإنه بعد زوال التهديد الإرهابى وتحسن الوضع الأمنى يتوقع من حكومة إسرائيل الجديدة أن تساند إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، كما يتوقع من الدول العربية أن تساند قيام دولة فلسطينية مسالمة وديمقراطية وأن تعلن بوضوح أنها ستعيش في سلام مع إسرائيل.

إن العيب الرئيسى في سيناريو بوش أنه يقوم على افتراضات تبسيطية ومتفائلة جداً وإذا سلمنا بافتراض أن إزاحة النظام العراقى ستكون سهلة دون حرب أهلية ودون إحراق آبار البترول ودون تقسيم العراق فإن الافتراضات التى يقوم عليها سيناريو بوش لا يقبلها العرب بل إن بعضها خداعى لتحقيق الأهداف الأمريكية.

فالسيناريو يفترض أن العراق هو التهديد الرئيسى لاستقرار المنطقة وليس التهديد الإسرائيلى كما يرى العرب وكما يبين واقع الحال كما يفترض السيناريو

أن هزيمة صدام حسين ستعني نهاية المقاومة الفلسطينية أو ستعني تخلي العرب عن حقوقهم وهذا افتراض غير صحيح.

والأغرب أن افتراضات بوش تتناقض حين تفترض أن النظم العربية الحاكمة ستتحالف معه لمكافحة الإرهاب وإسقاط نظام صدام حسين والضغط على الفلسطينيين للتسوية مع إسرائيل وذلك في الوقت الذي يطالب فيه بتغيير تلك الأنظمة.

الرأي العام العالمي والحرب

كلما ازدادت العوامل التي تحول دون اندلاع الحرب يزداد توتر فريق إدارة جورج دبليو بوش، والإلحاح أكثر على الحرب بتحد غير عقلاني لتلك العوامل وقد يسجل التاريخ إذا شنت الحرب (العدوان) ضمن هذه الظروف بأنها الحرب الأولى في تاريخ أمريكا يؤخذ فيها بناء على الرغبات فقط وليس على الوقائع التي لا بد منها إلى جانب الرغبات لشن حرب مقنعة وناجحة ويمكن الدفاع عنها، وضمن استراتيجية متوازنة.

في الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٣ واجهت الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن نكسة خطيرة وبعضهم أسماها صفة ذلك عندما سقطت حججها أمام تقارير رئيس لجنة التفيتش (أنموفيك) " هانس بليكس " وتقرير محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة النووية إذ ذهب التقريران باتجاه أضعف رغباتها المحمومة في إجبار مجلس الأمن على اتخاذ قرار الحرب وعزز ذلك ما لقيه وزير خارجية فرنسا دومينيك دوفيلبان من ترحيب وهو يتحدى أمريكا أن تثبت بدليل واحد علاقة العراق بتنظيم القاعدة مؤكداً على ضرورة إعطاء فرصة أطول للمفتشين.

وفي الخامس عشر من فبراير ٢٠٠٣ امتلأت مئات العواصم والمدن في العالم بعشرات الملايين من المتظاهرين غرباً وشرقاً ضد اندلاع الحرب ولم تكن المدن الأمريكية من نيويورك إلى بنسلفانيا إلى لوس أنجلوس بعيدة عن تلك

الموجة العالمية التي أضافت عاملاً كبيراً جديداً يفترض أن يسهم في محاصرة فريق إدارة بوش.

ولكن في المقابل استجد عاملان يمكن وضعهما في حساب الحرب الأول انضمام أسبانيا وإيطاليا والبرتغال مع أربع دول أوروبية أخرى من معسكر وارسو سابقاً إلى بريطانيا في دعم الموقف الأمريكي وإحداث تصدع في الصف الأوروبي لإضعاف الموقفين الفرنسي والألماني ولكن قبل أن يجف الحبر على بيان الثمانية المذكورين وإذا بتظاهرات ١٥ فبراير ٢٠٠٣ في لندن ومدريد وروما ولشبونة توقف ذلك التأييد دخلت حكومات تلك البلدان في مأزق بسبب تعارض تأييدها للحرب الأمريكية مع شعوبها، فاستطلاعات الرأي العام في تلك البلدان أشد بلاغة حتى من التظاهرات.

- العامل الثاني جاء من حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان عندما سمحت تركيا بقدوم آلاف الفنين والخبراء الأمريكيين لتوسيع القواعد وصيانتها. ثم دخلت في مفاوضات أشبه بالفضيحة لمقايضة الموقف التركي من الحرب مقابل تعويضات ومشاركة في الغنائم وفي إعادة تشكيل عراق ما بعد الحرب ولكن مظهر من تعثر ولو مؤقت في المفاوضات كشف ضعف حكومة حزب العدالة والتنمية أمام قواعدها والرأي العام التركي الذي منحها من الثقة (فتبين أنها في غير محلها) ما لم يمنحه لحزب تركي من قبل فالحكومة التركية كانت في مأزق داخل حزبها الحاكم ومع الرأي العام فقد أثبتت بأنها انتهازية ولا مبدئية وبأنها ضعيفة في فهم السياسة وإدارتها وتتحمل بعض مسؤولية تشجيع الحرب.

ولكن في المحصلة أصبح قرار أمريكا المنفرد بالحرب أشد عزلة من ذي قبل وأحق بالمراجعة حتى من جانب إدارة بوش أكثر من أي يوم مضى ولكنه غدا لاعتبارات (الهيبة الأمريكية) والمستقبل الانتخابي لجورج دبليو بوش وفريقه المتطرف أشد إلحاحاً وضرورة وإن كانت هذه الاعتبارات هي أضعف الأسباب التي تسمح بقرار الحرب بعيداً عن مجلس الأمن فنقطة الضعف هذه

واكبت الإدارة الأمريكية الحالية منذ أن ذهبت إلى الكونجرس ومنه إلى مجلس الأمن وقبلت أن تعمل ضمن جدرانه حتى الآن على رغم التهديدات المتواصلة بعدم الحاجة إليه في اتخاذ قرار الحرب.

وأما السبب الثاني في ضعف تلك الحجة فتعكسه تجربة المفاوضات العسيرة من أجل التوصل إلى القرار ١٤٤١ ثم الإصرار أكثر من أي يوم مضى على الخروج بقرار غالبة تسعه أصوات ولو كان مجهضاً بالفيتو ولا يحقق فعلاً اتفاقاً عالمياً من خلال مجلس الأمن على الحرب مما اضطرهم إلى سحب القرار الثاني بعد تأكدهم من عدم حصوله على الأصوات اللازمة لتمريره أو باستخدام حق الاعتراض من فرنسا.

غزو العراق والقانون الدولي

من المعتقد أن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على شن الحرب على العراق لم يكن لها من الأسباب المقتعة بل كانت غير منطقية وغير صحيحة والواقع أنها تخفي وراءها أسباباً أخرى لا تتفق وصحيح القانون والشرعية الدولية.

والمرجح أن أزمة العراق أكبر من تغيير نظام صدام حسين وأخطر من اتهامه بامتلاك أسلحة التدمير الشامل بل أن الحملة تحمل في طياتها مستقبل النظام العالمي ودور القانون الدولي ومكانته فيه.

إن قيام الولايات المتحدة بحشد جيوشها في الخليج دون تفويض مسبق من الأمم المتحدة وإصرارها على ضرب العراق سواء حدث أو لم يحدث وحصلت على موافقة مجلس الأمن يطلق جرس إنذار قوى أيقظ الرأي العالمي وجعله يدرك أن القضية الأهم لم تعد تتعلق ما إذا كان صدام حسين قد قام بخرق مبادئ لقرارات مجلس الأمن وارتكب بالتالي عملاً مخالفاً للقانون الدولي وللشرعية الدولية يستوجب توقيع العقاب عليه بمقدار ما أصبحت تتعلق بمدى سلامة الإجراءات القانونية المطبقة دولياً وبما هي الجهة التي تملك صلاحية تحديد

الخارجيين على الشرعية الدولية وتقرير طبيعة ونوعية العقوبات والإجراءات التي يتعين اتخاذها ضدهم.

كما أن هناك إحساساً قوياً بأن الإجراءات القانونية الخاصة بمحاكمة العراق والتي تجرى أمام مسمع من الرأي العام الذي لا تتوافر فيه أبسط قواعد العدالة فمجلس الأمن الذي يفترض أن يكون بمثابة هيئة المحكمة في قضية العراق أجبر تحت تهديد السلاح الأمريكي على إصدار قرار يقوم على قاعدة أن (عراق صدام) مذنب حتى تثبت براءته القرار رقم ١٤٤١.

والولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أن يتحى صدام ويقبل النفي طواعية وحكومات العالم تراقب ما يجرى في صمت ينم عن الخوف حيناً وعن التواطؤ أحياناً أو في همس باحث عن الثمن.

كما أن المحاكمة كانت تجرى في ظروف يعاني فيها الشعب العراقي من آثار حصار ظالم فرض عليه منذ أكثر من اثني عشر عاماً أوقع في صفوف نسائه وأطفاله ومرضاه من الضحايا ما يمكن اعتباره مذابح جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

كذلك راهنت الولايات المتحدة على سوء سمعة النظام العراقي وعناده المستمر وعلى عجز النظام العربي وانقسامه وعلى حرص الدول الكبرى على عدم الدخول في صدام أو احتكاك مباشر معها وببت وثقة من نجاح مخططاتها تجاه العراق غير أن قبول النظام العراقي للقرار ١٤٤١ وذهابه في التعاون مع المفتشين الدوليين إلى مدى بعيد ساعد ضمن عوامل أخرى كثيرة على إبراز مدى التعتن الأمريكي في معالجة الأزمة مما أثار شكوكاً حقيقية حول صحة الاتهامات الأمريكية والبريطانية بوجود أسلحة نمار شامل في العراق وبدأت الشكوك تتجه نحو حقيقة النية الأمريكية خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تركت حكومة إسرائيل المتطرفة تعربد كما تشاء وتسد الطريق على كل محاولات التسوية السلمية.

- لقد بدأ سلوك الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً خلال الشهور الأخيرة أقرب ما يكون إلى سلوك رجل الشرطة الذي يحاول إثبات كفاءته بممارسة شتى أنواع التعذيب والابتزاز للحصول من المعتقل على ما يحتاجه من أدلة أما سلوك الحكومة البريطانية فقد تفوق على الجميع في ولائه وانخراطه تحت ولاء الولايات المتحدة وذهب إلى حد القيام بتزوير الأدلة والقرائن نفسها.

وهكذا تتجلى المفارقة الكبرى في الأزمة الدولية الحالية فقد تبين للرأى العام العالمي بوضوح أن النظام الأمريكي أصبح بالفعل أخطر بكثير على النظام الدولي والشرعية الدولية.

إن النظام الأمريكي الذي لا يشك أحد في أنه نظام مؤسسى وما قد يقدم عليه من تصرفات غير شرعية وهو أمر وارد وليس مستبعداً خصوصاً من جانب إدارة يمينية متطرفة كالإدارة الحالية قد يتسبب في إحداث أضرار يستحيل علاجها أو يتسبب في خسائر يستحيل تعويضها.

لقد تقدم ستة عشر باحثاً وأستاذ قانون بارزون برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" قالوا فيها "إن مبدأ الرئيس بوش والتحرك الوقائى للدفاع عن النفس ليس له أساس في القانون الدولي". وقال الباحثون القانونيون الذين يمثلون جامعات بريطانية عريقة مثل أوكسفورد وكامبريدج إن "التحرك العسكري ضد العراق سيضر بصلاحيات القانون الدولي" وأكدت الرسالة التي حصلت "الجارديان" على نسخة منها أن القرارات الحالية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما فيها القرار الذي صدر بالإجماع في شهر نوفمبر الماضى، ١٩٤١ لا تتضمن تفويضاً للحرب. كما أكدت الرسالة على أن التحركات الدبلوماسية الحالية التي حاولت إصدار قرار ثان يبرر الحرب لا تستند لتشريعات القانون الدولي العسكري ضد العراق.

وأى قرار تم استخدام حق النقض ضده لا يمكن أن يستخدم كأرضية للعمل العسكري. وتصريحات رئيس الوزراء من أنه في ظروف خاصة يتم فيها تجاوز الفيتو "إذا لم يكن منطقياً" لا أساس له في القانون الدولي. فقد استخدمت

المملكة المتحدة (بريطانيا) حق النقض (الفيتو) في ٣٣ مناسبة منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥. وأي محاولة لتجاوز هذه المناسبات على أرضية أنها لم تكن منطقية يجب شجبها وعدم قبولها لأنها تعتبر تدخلا بحق بريطانيا الذي يمنح لها ميثاق الأمم المتحدة في بنده رقم ٢٧.

كما عبر مسؤول أمريكي عن قوله إن أمريكا ليست بحاجة إلى قرار ثان لمهاجمة العراق وكان ستيفن ريدميك صرح في موسكو "نحن لا نعتبر عملية الحصول على قرار جديد أمرا ضروريا في نظر القانون الدولي.